التنافس الاقتصادي الدولي والاقليمي في منطقة الشرق الاوسط وانعكاسه على الامن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٣

أ.م.د. سعد عبيد علوان السعيدي أ.م.د. احمد حمزه خليف الشمري
كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد كلية ابن رشد –جامعة بغداد
saadsaiedy@gmail.com Tebasajadasal@gmail.com

الملخص .
تشهد منطقة الشرق الاوسط تنافس اقتصادي بين قوى دولية واقليمية كتعبير عن تنافس اوسع تعود بعض اسبابه الى منطلقات اقتصادية تتعلق بالهيمنة على الاسواق والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والطاقة بينما تعود اخرى الى جوانب سياسية وامنية واستراتيجية عبر توظيف مخرجات الاقتصاد لدعم اهداف كبرى قد تصل الى درجة الهيمنة السياسية والعسكرية لبعض هذه القوى المتنافسة.
ان هذا التدافع بين القوى المتنافسة التي انتظمت على شكل محاور لها اهداف متعارضة ينعكس على سائر شؤون المنطقة وعلى اهداف ومصالح الدول فيها ومن بينها العراق ، ومن بين اهم الجوانب التي ينعكس عليها تداعيات التنافس الاقتصادي الدولي والاقليمي في المنطقة هو الامن الوطني العراقي انطلاقا من اهميته الحيوية في الحفاظ على سيادة وكيان الدولة العراقية وحماية مصالح الدولة والشعب وتماسكه وضمان حاضره ومستقبله والدفاع عنها والتفاعل مع النشاطات الاقليمية والدولية المختلفة .
ومن هنا بات امام صناع القرار العراقي منذ التغيير في عام ٢٠٠٣ وصولا الى التحولات الكبرى التي يشهدها الشرق الاوسط مهام مضاعفة للدفاع عن مصالح العراق وامنه الوطني وتجنيبه التداعيات التي يمكن ان تنجم عن هذا التنافس عبر تطوير بدائل وخيارات ترتقي الى مستوى التهديدات وتبتكر طرق للحفاظ على الامن الوطني بتكاليف مقبولة دون الانزلاق في اتون تنافس عنيف قد يتطور الى صراع شامل .

International and regional economic competition in the Middle East and its impact on the Iraqi national security after 2003.

Assistant prof Saad.A Alwan **Assistant Prof Ahmed hamza**
College of Political Science University of Baghdad **Ibn Rushd college of Education**

Abstract:

The Middle East region is witnessing economic competition between international and regional powers as an expression of a broader competition. Some of its causes are due to economic perspectives related to market dominance, trade, investment, technology and energy, while others return to political, security and strategic aspects by employing the outputs of the economy to support major goals that may reach the level of political and military hegemony To some of these competing forces.

This scramble between the competing forces organized in the form of axes with opposing goals is reflected in the rest of the region's affairs and on the goals and interests of states in it, including Iraq, and among the most important aspects on which the repercussions of international and regional economic competition in the region are reflected is the Iraqi national security based on its vital importance. In preserving the sovereignty and the entity of the Iraqi state, protecting the interests of the state and the people and their cohesion, ensuring their present and future and defending them, and interacting with various regional and international activities.

Hence, Iraqi decision-makers, since the change in 2003, up to the major transformations taking place in the Middle East, have doubled tasks to defend the interests of Iraq and its national security and spare it the repercussions that could result from this competition by developing alternatives and options that rise to the level of threats and devise ways to maintain security The national government at acceptable costs without slipping into a violent competition that may develop into an all-out conflict.

المقدمة. يدور في منطقة الشرق الاوسط تنافس اقتصادي بين مجموعة من القوى الدولية والاقليمية كجزأ من تنافس اوسع يشمل مناطق وميادين اخرى ، وتعود بعض اسباب هذا التنافس الى منطلقات اقتصادية صرفة تتعلق بالسعي للنفوذ الى الاسواق الاقليمية المهمة وزيادة نسب التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا وتأمين الطاقة وغيرها لتصب بالنهاية في خدمة مهمة استدامة التنمية والنمو الاقتصادي وفي احوال معينة توظف في اطار الهيمنة الاقتصادية على المنطقة .

في حين تعود اسباب اخرى لهذا التنافس الى منطلقات سياسية وأمنية لها ابعاد استراتيجية تتعلق بالتوظيف المتبادل لعوامل الاقتصاد والسياسة والامن والعلاقات الخارجية في خدمة اهداف ومصالح كبرى للقوى المتنافسة ترتقي بعضها الى درجة

السعي للهيمنة السياسية او الاقتصادية او العسكرية على المنطقة او جميعها معا من قبل بعض القوى المتنافسة على الاقل .

ان هذا التدافع الكبير بين القوى الدولية والاقليمية التي انتظمت على شكل محاور لها اهداف متعارضة ينعكس بطبيعة الحال على سائر شؤون المنطقة وعلى اهداف ومصالح الدول فيها ومن بينها العراق ، ومن بين اهم الجوانب التي ينعكس عليها تداعيات التنافس الاقتصادي الدولي والاقليمي في المنطقة هو الامن الوطني العراقي انطلاقا من اهميته الحيوية في الحفاظ على سيادة وكيان الدولة العراقية وحماية مصالح الدولة والشعب وتماسكه وضمان حاضره ومستقبله والدفاع عنها والتفاعل مع النشاطات الاقليمية والدولية المختلفة .

ومن هنا بات امام صناع القرار العراقي منذ التغيير عام ٢٠٠٣ وصولا الى التحولات الكبرى التي شهدتها وتشهدها منطقة الشرق الاوسط على كافة الصعد مهام مضاعفة للدفاع عن مصالح العراق وامنه الوطني وتجنيبة التداعيات والتهديدات التي يمكن ان تنجم عن هذا التنافس عبر تطوير بدائل وخيارات ترتقي الى مستوى التهديدات وتبتكر طرق للحفاظ على الامن الوطني بتكاليف مقبولة دون الانزلاق في اتون تنافس عنيف قد يتطور الى صراع شامل . وهذه الدراسة تنطلق من فرضية معينة وتجيب عن مشكلة ، اما المشكلة فتتمحور في سؤال مركزي قوامه : ماهي طبيعة التنافس الاقتصادي الدولي والاقليمي في منطقة الشرق الاوسط ؟ وماهي انعكاساته على الامن الوطني العراقي ؟ في حين تركزت الفرضية في اجابة اولية عن هذه المشكلة وهي : ان منطقة الشرق الاوسط تشهد تنافس اقتصادي دولي واقليمي حاد ينعكس بشكل مباشر وغير مباشر على الامن الوطني العراقي سلبا في حالات معينة وايجابا في حالات وظروف اخرى منذ عام ٢٠٠٣ .

المبحث الاول : مفهوم التنافس والمفاهيم المقاربة له . مفهوم التنافس والمفاهيم المقاربه .

يعد التنافس بشكل عام ظاهرة سلوكية تتسق مع الظواهر الاخرى في انها تحمل قدرا كبيرا من الجدل الذي يدور حول حدود تعريفها ومستوياتها والحدود التي تميزها عن غيرها من الظواهر المقاربة فضلا عن اسبابها ونظرياتها المتعددة لذلك فان التنافس كان ولا زال من اكثر المفاهيم اثارة للجدل للوصول الى تعريف شامل يمتاز بالدقة والوضوح لكنه لا يزال يعاني من غموض جزئي في تحديد سماته وتمييزه عن غيره من المفاهيم فضلا عن غموض بواعثه الحقيقية ، ومن هنا فأن هذا يدعونا اكثر الى المساهمة في تتبع المفهوم عبر البحث اكثر في هذه التفاصيل

اولا : التنافس . ان مفردة التنافس في اللغة العربية مشتقة من الفعل الثلاثي (نفس) والمصدر منه (نفسا) ومعناه منافسة فلان في الامر اي فاخره وتبارى معه ، والمنافسة تعني المباراة والمسابقة في الشيء من غير ان يلحق الضرر فيه [١] .

والتنافس في اللغة من اكثر المصطلحات الواضحة التي لا تقبل الخطأ او التداخل مع غيره من المصطلحات عكس التعريف الاصطلاحي الذي يتداخل مع غيره فهو يشير الى المعنى ذاته حيث هو حالة سباق بين طرفين او اكثر لتحقيق اكبر قدر من المصالح او النتائج الايجابية وعلى كافة المستويات [٢]. واتساقا مع هذا المعنى بالذات ذكر الله سبحانه التنافس في الكثير من المواضع في القرأن الكريم منها سورة المطففين حينما قال (وفي ذلك فليتنافس المتنافسون)[٣].

اما اصطلاحا فهناك الكثير من التعريفات لمفهوم التنافس ومنها ان التنافس الدولي هو الاختلالات الموجودة في المجتمع الدولي التي قد تتضخم وتأخد صورة صراع اذا لم يتم معالجتها ، فالدول تسعى الى تعظيم مكاسبها وفقا لمفهوم المصلحة الوطنية بشكل قد لا ينسجم مع مصالح دول اخرى مما قد يولد حالة من التنافس الذي يضيق او يتسع تبعا للظروف ليشمل التنافس على كافة المستويات الاقتصادية او السياسية والحضارية والامنية وغيرها .[٤] .

كما يعرف على انه موقف معين يكون فيه لكل الفاعلين علما مسبقا بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة على الاقل ليكون كل من الاطراف الفاعلة مضطرا لاتخاذ مواقف غير منسجمة مع المصالح المدركة للاطراف الاخرى [٥]. والتنافس كظاهرة دولية نشاط سلوكي يعبر عنه صناع القرار بين دولتين او اكثر لا تصل الى مرحلة الصراع لكنه يخرج عن نطاق التعاون الى حالة وسطية تستهدف التغلب على الاخرين في الحصول على مصلحة معينة تعد ضرورية للدول المتنافسة وهو بذلك يدخل في اطار العمليات المصاحبة للقرار السياسي الخارجي في مرحلة اعداد القرار تحديدا [٦]

والتنافس كظاهرة سلوكية يتسق مع الظواهر الاخرى في انه يحمل قدرا كبيرا من الجدل الذي يدور حول حدود تعريفه ومستوياته والحدود التي تميزه عن غيره من المفاهيم المقاربه فضلا عن اسبابه ونظرياته .

ولعل صلاحية المفهوم للدلالة والتعبير عن معان كثيرة هي السبب في هذه الاجتهادات ، اذ يستعير المختصون في الكثير من العلوم مفهوم التنافس للدلالة على نشاطات وسلوكيات معينة في اختصاصهم ، فمثلا في الاقتصاد يهتم التنافس بجوانب كبيرة كالتنافسية الحرة والتنافسية السعرية والتجارية وكل انشطة الاقتصاد الاخرى [٧]، وهكذا نجد المفهوم يوظف في كافة العلوم والاختصاصات الاخرى كعلم الاجتماع الذي يرى فيه تسابق الافراد والجماعات للحصول على شيء او تحقيق هدف ما لا يمكن لكل الاطراف الحصول عليه او تحقيقه بشكل تام [٨] والادارة وعلم الاستراتيجية وغيرها للاشارة الى معنى محدد .

ثانيا : المفاهيم المقاربة .

١ – الصراع . وهو المصطلح الاكثر تداخلا مع التنافس ومن العمليات المصاحبة لعملية اعداد القرار السياسي الخارجي ، وقد يكون صراعا ذا ابعاد متخصصةاو هو

على الاغلب صراع عام يمنح المفهوم معناه الحقيقي يحصل عند تعارض وتصادم ارادات و اهداف الفاعلين تؤدي الى ان تحقيق احد اطراف الصراع لمكاسب معينة تفضي الى خسارة مقابلة للطرف الاخر [٩].

ومن هنا اشاربعض علماء السياسة ومنهم هانز مورغنثاو الى هذا المعنى حينما قال (يستوي عالم السياسة الوطنية بأنه عالم الصراع من اجل القوة) [١٠] والصراع بطبيعة الحال هو تعارض تام بين ارادتين مختلفتين تسعيان الى الاستحواذ على المصلحة ذاتها ، وعادة ما تكون هذه الارادات مستعدة لتوظيف مجمل عناصر القوة لفرض رؤيتها على الطرف الاخر بما في ذلك اللجوء الى الحرب ، واستخدام كافة عناصر القوة او اغلبها انما يعني ان الاطراف المتصارعة يجب ان تمتاز بقدرات متماثلة او متقاربة في العناصر الاساسية للقوة كي تستطيع ادارة الصراع على كافة المستويات [١١].

وفي الوقت الذي اشار فيه بعض المهتمين بالعلاقات الدولية الى ان التنافس هو الصراع نفسه لكن بشكل اخر ولا يوجد سبب للتفريق بينهما انطلاقا من ان التنافس يعمل بالنتيجة كناقل زمني حتمي من مرحلة التعاون الى مرحلة الصراع الا ان اخرين وهم الاغلبية ونحن نتفق معهم يرون ان التنافس يختلف بالضرورة عن الصراع في نقاط جوهرية ليس اقلها ان الارادات في حالة التنافس لا تسعى الى الغاء يعضها او التصادم التام بل الاحتكاك والسباق للحصول على مصالح متنوعة دون تطبيق شروط النظرية الصفرية المتعلقة بالربح التام والخسارة التامة ، فضلا عن اختلاف الاهداف والوسائل المستخدمة في ادارة كل منهما ، حيث يستدعي الصراع توظيف اغلب عناصر القوة المتاحة بينما لا يشترط التنافس هذا التوظيف.

٢ – **الحرب** . تختلف الحرب كظاهرة سلوكية عامة عن التنافس في جانب اساس الا وهو جانب العنف والاكراه ، حيث يعد من شروط الحرب بينما لا يعد كذلك في مجال التنافس او على الاقل هو ليس شرطا ضروريا لتوصيف نشاط ما على انه تنافس.

فالحرب اكثر صور العنف ذيوعا وشدة وظفت في الصراعات خلال مسيرة التاريخ الانساني كأداة للصراعات بين الجماعات والدول ، فهي كما يراها كارل فون كلاوزفيتز عمل من اعمال العنف يستهدف اكراه الخصوم على تنفيذ ارادتنا [١٢]. وهي بذلك تكشف عن حقيقتها كونها لا تعد اكثر من كونها امتداد للسياسة بوسائل مختلفة . واذا كنا نتحدث عن الحرب والتنافس على انهما مفاهيم مختلفة من حيث المعنى فاننا لا نراها كذلك من حيث الاهداف لانهما بالنهاية لايخرجان عن وظيفتهما النهائية الا وهي خدمة اهداف السياسة بطرق مختلفة .

٣ – **النزاع** . **يعرف النزاع على انه تسلسل ينطلق من نشوء ازمة قد تتطور الى اختلاف وتنازع** للارادات ووجهات النظر والادعاءات المستندة الى اسس قانونية او تاريخية في المجالات الاقتصادية او الجغرافية والسياسية او غيرها .كما عرفته المحكمة الدولية بأنه خلاف بين طرفين على مسألة قانونية او حادث معين او بسبب تعارض

وجهات نظرهما القانونية او مصالحهما ، وبهذا فأن مفهوم بالنزاع يركز على الجوانب القانونية اكثر من غيرها [١٣].

لذلك فأن الفارق الرئيس بين النزاع والتنافس هو ان النزاع يخضع لمعالجات قانونية يمكن التعامل معها بشكل موضوعي مادي لتسوية اختلاف المصالح بين الاطراف اذا ما وافقت الاطراف على تسويتها كما هو الحال مثلا في موضوع التسويات القانونية حول النزاعات الدولية لتحديد السيادة على بعض الاراضي والجزر والممتلكات وغيرها في حين ان التنافس يتأثر بالطرق الكيفية التي تتصل بمصالح الاطراف دون شرط الالتزام بالاطر القانونية الدولية.

المبحث الثاني : تطور النظام الاقتصادي وتزايد دوره في التفاعلات السياسية الداخلية والخارجية.

مفهوم الاقتصاد في اللغة جاء في مراجع كثيرة توّجها القرأن الكريم كأشتقاق من كلمة قصد والتي تعني استقامة في المسير وقد ذكر الله تعالى هذا المعنى في سورة لقمان الاية ١٩ عندما اشار الى حديث لقمان الحكيم مع ابنه (واقصد في مشيك). [14] حيث اراد لقمان في نصيحته لابنه هنا الاشارة الى جدوى مراعاة عدم الافراط والتبذيرفي الجهد والكلفة او التقتير وهي نصيحة ذو ابعاد سلوكية تحمل معاني كثية منها الاخلاقية والدينية والاقتصادية الخ .

اما مراجع اللغة ومنها معجم لسان العرب لابن منظور فقد اشارت الى الاقتصاد على انه اعتدال في الانفاق فيقال مثلا ان فلان مقتصد في النفقة بمعنى انه يتبع طريق منطقي بين الاسراف او التقتير. [١٥]

اما اصطلاحا فأن الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بالموارد النادرة وكيفية توظيفها التوظيف الامثل في العملية الانتاجية عبرعملية انتاج وتوزيع السلع والخدمات [١٦].

فالاقتصاد اذا بهذا المعنى يدرس متغيرات الظواهر الاقتصادية ويقدم الحلول المتعلقة بمعالجة مشاكلها.

وفي الوقت الذي تكون فيه وظيفة الاقتصاد هي طرح القضايا والمشاكل والخيارات الكفيلة بمعالجتها فأن السياسة هي التي تحسمها او على الاقل تحسم الخيارات الاقتصادية لان السياسة في الحقيقة ماهي الا اقتصاد مكثف.

والنظام الاقتصادي عبارة عن مجموعة الاحكام والقوانين التي تتدخل في مشاكل الحياة الاقتصادية تدخلا مباشرا وعمليا

ومن هنا نشأت العلاقة التداخلية المؤسسية بين النظام الاقتصادي الذي هو عبارة عن مجموعة الاحكام والقوانين التي تتدخل في مشاكل الحياة الاقتصادية تدخلا مباشرا وعمليا [١٧] وبين النظام السياسي الذي هو عبارة عن نظام اجتماعي يؤدي ادوار ووظائف متعددة استنادا الى سلطة مخولة يستند اليها ، منها ادارة موارد المجتمع، وتحقيق الامن ، والحفاظ على المصالح العامة [١٨] . لذلك يمكن القول ان النظام السياسي

في اي دولة هو الذي يضع الحدود ويرسم الهياكل الاقتصادية ويعين اهدافها وهذا يعني ان الكثير من مؤسسات الدولة ووظائفها المحورية تكرس لوضع الخطط والقوانيين والجهود الاجرائية المتعلقة بالاقتصاد فالنهج السياسي لاي دولة هو المحرك الرئيس في تحديد نجاح او فشل الاقتصاد في الدولة [١٩]،

وبنفس الوقت فأن حيوية النظام السياسي والياته المتعلقة بالاداء والاستجابة الايجابية لمتطلبات بيئتة الداخلية والخارجية تتعلق بشكل مباشر بالمتغيرات الاقتصادية وطبيعة انجازه الاقتصادي التنموي فالدول عادة تتحرك سياسيا على قدر سلامة جسدها الاقتصادي.

ومن هذا الجدل وانطلاقا من جهود المفكرين الاقتصاديين الذين اسهموا في وضع الاطر النظرية ووجهات النظر والاراء المذهبية في قضايا ومتغيرات الاقتصاد لتحديد ارضية مشتركة يقوم عليها منهج الاقتصاد وطبيعة تفسيرة للظواهر الاجتماعية ومنها الظاهرة السياسية وعلاقتها بمتغيراته الاساسية نشأت النظرية الاقتصادية التي تشير الى القواعد والادوات المستخدمة لتحليل السلوك الاقتصادي الخاضع للملاحظة والتفسير والتحليل والتنبؤ وتعود افتراضاتها الاساسية الى السلوك الانساني [٢٠]

والدولة صارت منذ قرون خلت تعبر عن نظام سياسي ونظام اقتصادي بطريقة متزامنة وتكاملية هادفة حيث وصفت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية بأنها قديمة ومتجددة بأستمرار ، فهي علاقة حتمية منذ تأسيس الدول القومية نمت وتصاعدت اهميتها عموديا وافقيا خلال مراحل التاريخ السياسي الحديث والمعاصر مرورا بكل تفاصيل تقلبات عوامل الصراع والتعاون ، والحروب الكبرى ، والمعاهدات الدولية ،والتنظيم الدولي ،ومؤسسات النظام الدولي السياسي والاقتصادي، وتطورات الحرب الباردة وما بعدها ، وصولا الى الوقت الحاضر الذي لا تملك فيه الدول وأليات ادارتها الا الاستمرار بمسيرة الربط الوثيق بين متغيرات سياستها واقتصادها بطريقة تخادمية حتمية.

غير ان التطورات المستمرة لعوامل السياسة والجغرافيا والاقتصاد والتكنولوجيا والجوانب العسكرية والثقافية وغيرها افضت بطبيعة الحال الى اعادة ترتيب موضوعية فرضتها عوامل القوة الجديدة الناتجة عن تفاعل متغيرات النظام الدولي وتحولاته ودور عناصر القوة فيه .

ومن نتائج هذا الحراك تزايد اهمية التركيز على السياسات المتعلقة بالاقتصاد والثقافة والبيئة بشكل لافت بأعتبارها عناصر بالغة الاهمية في التأثير في مجال العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للدول. حيث ساد في هذه المرحلة ولا يزال نمط جديد من الصراع والتعاون الدولي اساسة القوة والنفوذ في مجال الاقتصاد في اطار ما يعرف بالجيواقتصادية .

والتي افضت بطبيعة الحال الى تكثيف وتيرة التداخل بين المتغيرات والظواهر الاقتصادية والسياسية مع تداخل الابعاد الداخلية والخارجية.[٢١]
وفي المعنى نفسة يذهب بروس راسيت حينما يقول ان تحولات السياسة الدولية تركزت في ثلاثة مظاهر اساسية هي انتشار الديمقراطية عالميا ، تظاعف عدد المنظمات محليا ودوليا ، تزايد دور الشبكات المتعلقة بالاقتصاد لاسيما التجارة والتمويل. [٢٢]. في تأكيد للمكانة التي باتت تمثلها متغيرات الاقتصاد دوليا ووطنيا.

المبحث الثالث : متغيرات الاقتصاد وعلاقتها بالتنافس .

ان الحديث عن متغيرات الاقتصاد وكأنها امرا متفقا عليه على الاقل بين المهتمين بالشؤون الاقتصادية ورواد النظريات الاقتصادية الاساسية هو امر مخالف للوقائع التي تعكس بأستمرار تباين ملحوظ حول النقاط الاساسية لعلم الاقتصاد ابتداءا من مفهومة ، مرورا بمتغيراته ، والعوامل المؤثرة فيه، وطبيعة العلاقات التي تربط بينه وبين العلوم الاخرى، فظلا عن اثاره المختلفة على مستوى الافراد او الجماعات او الدول او حتى على مستوى النظام الدولي نفسه.

ومن هنا لا يمكننا البحث في متغيرات الاقتصاد بأعتبارها مسلمات ثابته ومتحققه فعلا يتم اخضاعها للتحليل والتفسير والقياس بطريقة متفق عليها ، انما بحثها عبر طريقة خاصة تستهدي بجملة من الاراء العقلانية التي تضع في الاعتبار مؤشرات اساسية واخرى ثانوية لتحديد اهم متغيرات الاقتصاد بشكل عالمي، بمعنى تركز على تلك المتغيرات التي تجعل منها الدول هدفا لا يمكن تجاهله في سياساتها الخارجية تسعى الى تحقيق القدر المرضي منه بما يكفل استمرار نمو وتقدم اقتصادها ليجعله قادر على انجاز وظائفه الاساسية وفي مقدمتها تلبيةحاجات المجتمع غير المتناهية، ومد الدولة بشروط القوة والقدرة التي تؤهلها للحفاظ على مصالحها الاساسية

واذا ما قررنا ان نمضي قدما في دراسة كافة المتغيرات التي يراها عدد كبير من الباحثين انها تمثل جزءا من الاقتصاد مع التأكيد على طبيعتها غير المتناهية التي جعلت من حصرها بشكل كامل مهمة صعبة وغير مجدي ولا تعكس ضرورة علمية اصلا، فأن مفهوم المتغيرات الاقتصادية الذي نحن بصدده والهدف الكامن وراءه يمكن ان يضيع ويتلاشى . لذلك فأن التطرق الى اهم المتغيرات التي باتت تمثل ثقلا في اطار اي اقتصاد وطني او دولي مع الاشارة الى بعض المتغيرات الفرعية الناتجه عنها طريقة مجدية نسبيا في هكذا دراسات .

لكن قبل الدخول في تفصيل هذه المتغيرات من المناسب الاشارة الى ان اساس الهدف الذي تأتلف من اجله هذه المتغيرات هو النمو الاقتصادي الذي يعد الهدف الاساس لأي سياسة اقتصادية كانت بأعتبار ان ذلك يشير الى اتجاه تطور النشاط الاقتصادي [٢٣] .

ويعتمد النمو الاقتصادي بطبيعة الحال على معايير مختلفة منها ماهو اقتصادي مرتبط بالناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات التصدير والاستيراد ونصيب الفرد من الناتج المحلي

الاجمالي الخ ومنها اجتماعية ترتبط بنوعية المجتمع ومستوى ثقافته ودرجة تطورة في مجال الصحة والتعليم ونمط الحياة والحريات العامة السائدة في البلد وشكل النظام السياسي الخ ومنها ماهو هيكلي يرتبط بمقاييس التغير الهيكلي في الاقتصاد من بينها نسب العمالة في قطاعات الاقتصاد والوزن النسبي للصادرات الصناعية وتكنولوجيا الذكاء الصناعي وهكذا .

ومن بين اهم متغيرات الاقتصاد هي الاتي :

اولا : التكنولوجيا

يعد مفهوم التكنولوجيا من المفاهيم التي ناقشها الكثير من الباحثين والمفكرين واختلفوا في نظرتهم له نظرا لاختلاف اختصاصاتهم وتطور سمات التكنولوجيا ومخرجاتها عبر الزمن ، لكن ماهو متفق عليه هو ان التكنولوجيا قديمة جدا وتعود الى بدايات الاختراعات البشرية البسيطة حينما كانت احدى الوسائل التي اكتشفها الانسان عند تطويعة البدائي للطبيعة وبعدها اصبحت اداة يستعملها لخدمته ومساعدته لقضاء حاجاته المتنامية والمختلفة ثم تطور استخدامها الى الدرجة التي اصبحت فيها مهمة جدا في حياة الانسان العامة والخاصة بشكل جعل المهتمين بالتكنولوجيا يرون انها المسؤولة عن معظم التغيرات التي شهدها ويشهدها العالم على مستوى الفرد والجماعة والدولة والنظام الدولي[٢٤] .

ومن حيث الاستخدام فأن مصطلح التكنولوجيا استخدم لاول مرة عام ١٧٧٠ في المانيا ويعني في اللغة اليونانية علم صناعة المعرفة النظامية او العلم التطبيقي [٢٥].

والتكنولوجيا كما يفهمها الكثير ونظم نحن رأينا لهم هي فكر واداء وحلول اكثر مما هي اقتناء لمخرجاتها ، وهي بطبيعة الحال ليست مجرد علم او تطبيق للعلم او اجهزة بل اشمل بكثير تتظمن كل نشاط انساني يشمل الجوانب العلمية النظرية والتطبيقية والفنية.

لذلك فأن التكنولوجيا هي جهد انساني وطريقة للتفكير في استخدام المعلومات والمهارات والخبرات والعناصر البشرية وغير البشرية المتاحة في مجال معين وتطبيقها في اكتشاف وسائل حل مشكلات الانسان واشباع حاجاته وزيادة قدراته والتحكم النسبي بعوامل الطبيعة [٢٦].

وللتكنولوجيا ثلاث معاني اساسية : الاول هو التكنولوجيا كعمليات اي التطبيق المنظم للمعرفة العلمية ، الثاني هو التكنولوجيا كنواتج وتعني المواد الناتجة عن تطبيق المعرفة العلمية ، والثالث هو التكنولوجيا كعمليات ونواتج معا اي العمليات ونواتجها معا كالحاسوب وتقنياته المستخدمة في التعليم او التصنيع وغيره .

ان الاهمية الاساسية للتقدم التكنولوجي امرا معترف به في ادبيات الاقتصاد ، فقد اجمع على هذه النقطة جميع المفكرين المهتمين بالاقتصاد سواء كانوا راسماليين او اشتراكيين او غيرهم انطلاقا من انطباعاتهم حول مساهمة التكنولوجيا في مهمة الانسان بالسيطرة على الطبيعة واستغلال مواردها لصالحه[٢٧] .

فالتقدم التكنولوجي هو الذي يحدد معدل ونمط النمو الاقتصادي عبر تنمية قطاعاته الرائدة كالقطاع الصناعي والزراعي والخدمي وبالتالي تنمية المجتمع ككل ومهاراته ومفهومة ونظرته ورأيه وبيئة العمل والفرص والنمط الاجتماعي والعائلي [٢٨] .
والتكنولوجيا باتت تهيمن على كل تفاصيل الحياة في المجتمعات والوحدات السياسية وتفرض سيطرتها حتى على صعيد العلاقات الدولية بشكل لا يتيح لسياسات الدول خيارا في التعاطي معها ، فهي تستخدم وبطريقة قيادية في مجال التعليم والتعلم ، في مجال الاتصالات والمواصلات ، في مجال الالكترونيات ، تكنولوجيا الادارة عبر الدمج الاداري بين فروع المشروعيات وقياداتها الادارية وتنفيذ القرارات ، في مجال الصحة والطب واصحاح البيئة وتنمية الموارد الاولية الصديقة للانسان وبيئتة والمجال الترفيهي (التنمية البشرية المستدامة) ،في مجال الاعلام والثقافة واعمام اسلوب الحياة اقليميا ودوليا بطريقة ناعمة ،في المجال العسكري والتسلح ، الصناعات المدنية المختلفة.... الخ.
وبذلك فقد باتت التكنولوجيا تتحكم بالنمو الاقتصادي والتنمية بشكل كبير وفي تحديد قوة الاقتصاد ، ونظرا لان التقدم التكنولوجي يعد الحلقة الحاسمة في تحديد قوة اقتصاد الدول فقد اصبح احد اهم العناصر المحددة للمكانة الاقليمية والدولية لاي دولة [٢٩] .
اضافة الى ان اتقان التكنولوجيا بسرعة وديناميةمحددان رئيسيان لقدرة اي بلد في اللحاق بمستويات المعيشة في البلدان المتقدمة وعلى تعزيز القدرات التنافسية في الاسواق الدولية فظلا عن انها حاسمة في مجال استدامة النمو الاقتصادي السريع ، فالدول المتقدمة تكنولوجيا مثلا لا تتأثر كثيرا بأرتفاع اسعار المواد الخام حتى لو كانت مستوردة لها لان التكنولوجيا المستخدمة في صناعتها تقلل من كميات الخام المطلوبة لانتاج نفس القدر الذي تستخدم لصناعته الدول النامية كميات اكبر من المواد الاولية وهو ما يعني تحسين المنافسة الدولية على مستوى الاسعار والجودة بعدما تحولت التكنولوجيا والمعرفة الى الاصل الجديد من اصول الانتاج [٣٠].
وهكذا باتت التكنولوجيا اثمن سلعة في العالم فالكل يحتاجها لضمان الحصول على موقع مميز في المستقبل ، ومن لا يستطيع ابتكار التكنولوجيا بنفسه يحاول شراءها او سرقتها اذا تعذر علية اقتنائها فالخيار محدود وصعب ، لذلك لاغرابة عندما نلاحظ ان الدول باتت تخصص جانب مهم من قدراتها الجاسوسية للحصول على اسرار التكنولوجيا بعد ان كانت تخصصه لمعرفة اسرار سياسية وعسكرية الى الدرجة الذي صرنا نتابع فيه تعثر جواسيس التكنولوجيا وجواسيس الاسرار العسكرية والسياسية ببعضهم وهم ماضون في اداء واجباتهم .
ان المكانة التي باتت عليها التكنولوجيا جعلت منها واحد من اهم ميادين التنافس الدولي والاقليمي ، حيث باتت الدول الكبرى والصاعدة والنامية على حد سواء تبذل جهودا استثنائية اما للإبقاء على هيمنتها في مجال التكنولوجيا الحيوية التي تؤمن لها السيطرة

او النفوذ او على الاقل القدرة على ديمومة قدراتها التنافسية واما السعي لدخول نادي الدول ذات التكنولوجيا المتقدمة بما يضمن لها تعزيز قدراتها الشاملة التي باتت تعتمد بشكل كبير على التقدم التكنولوجي . لا سيما بعد ان اصبح التقدم التكنولوجي لا سيما في مجال الذكاء الصناعي حاسم في ترتيب قوة الدول وقدرتها على تحقيق مصالحها .

ومن هنا يلاحظ المتتبع للوضع في العالم ومن ضمنه منطقة الشرق الاوسط ان الدول التي باتت تمتلك تكنولوجيا متقدمة نسبيا ومن بينها بالتسلسل اسرائيل وتركيا وايران والسعودية فرضت وجودها وقوتها بشكل واضح وعززت من مكانتها الاقليمية وارست نوع من القدرات الصناعية وطورت بناها التحتية وطورت قدراتها العسكرية وهذا ما رسخ مكانة التكنولوجيا في اطار الادراك الاستراتيجي للدول المعاصرة ووضعها في صلب مجالات التنافس الدولي والاقليمي .

ثانيا : الطاقة والموارد الاولية

لا يمكن دراسة اي دولة في مجال تطورها الاقتصادي وبناء قوتها الذاتية او تقييمها بعيدا عن دراسة الموارد الطبيعية والطاقة التي تحتويها كمقومات اساسية لعناصر القوة القومية ، حيث تستخدم كميات وتنوع هذه الموارد وامكانية وطريقة استثمارها باسلوب اقتصادي او سياسي فعال للتمييز بين الدول الفقيرة والغنية والدول القوية والضعيفة والدول المؤثرة والمؤثر بها .

فقد عرف الانسان الطاقة والمواد الاولية منذ بداية وجودة على الارض وصارت مكون اصيل من مكونات حياته اليومية ووسيلة اساسية من بين وسائل تطوره الحضاري ونموه العمراني والسياسي والاقتصادي بعد ان اصبحت الاداة الرئيسة التي تمد الكون بالحركة والديمومة .

وتبعا لذلك لم يسع الانسان بأي حال الاستغناء عنها على مدى حقب التاريخ بعد ان دخلت في كل مفاصل الحياة بطريقة مباشرة وغير مباشرة .

و تطور مفهوم الطاقة الى ان وصل الى مفهومه الحالي الشائع الذي يمكننا القول ان كل قدرة على القيام بعمل سواء كان فكريا ام ماديا عبر جهد معين تحتاج الى طاقة وعليه فأن الانسان هو الاصلح والاقدر على استخدام طاقاته المختلفة.

ومن هنا ارتبط مفهوم الطاقة والقدرة على استخدامها بمفهوم الكفاءة والاداء وارتبطت الحضارات نسبيا بمدى قدرتها على الوصول لمصادر الطاقة انطلاقا من ان الطاقة هي المدخلات الاساسية لاي نظام انتاجي عالمي. [٣١].

ومنا هنا فأن الطاقة تعرف على انها القدرة على انجاز عمل ما ، اوهي قدرة المادة على اعطاء قوى قادرة على انجاز عمل معين . [٣٢]. وهي كذلك قدرة نظام ما على انتاج فاعلية او نشاط خارجي وهي كمية فيزيائية تظهر على شكل حركة ميكانيكية او طاقة ربط بين انوية الذرة.

اما الموارد الاولية فهي ذللك الناتج الطبيعي الذي تم استخراجه بكميات تجارية لأغراض التسويق الدولي او الاستهلاك المحلي [٣٣] .
وللموارد الاولية اهمية فائقة في العملية التنموية ويتوقف على توفرها النمو الاقتصادي الى حد بعيد بعدما اصبح النشاط الاقتصادي في عالم اليوم ونتيجة للتغيرات الهيكلية التي هيمنت على طبيعة النظام الاقتصادي العالمي مشروط بأمتلاك او الافتقار للمواد الاولية والتي تمتلك بدورها تأثير استثنائي على السياسة الدولية .
وهكذا اصبح من النادر ان تنعم الدول بمستويات مميزة من جودة الحياة لشعبها او يكون لها مكانة مميزة في الشؤون الدولية اذا كانت تعاني من الافتقار الى المواد الاولية سواء عبر امتلاكها لها او تعذر شراءها لاسباب مختلفة ، فالقوة باتت مستبعدة في ظل عالم يقوم على اساس القوة المادية والتي يشكل القطاع الصناعي النواة الصلبة فيها و يعتمد بدورة على مقدار ما يتوفر من الموارد الاولية وطريقة انتاجها او طريقة الحصول عليها واسعارها [٣٤].
ومن هنا اصبحت الموارد الاولية عاملا اساسيا من عوامل الحضارة الانسانية الحديثة لا يمكن الاستغناء عنها تحت اي ظرف من الظروف وهو الامر الذي جعل منها اهدافا رئيسة للساسات الخارجية للدول ولأمنها القومي وميدان للحوار والتفاوض والمساومة في العلاقات الدولية فهي اما مفتاح لدخل دول معينة او مفتاح للقوة الاقتصادية والعسكرية لدول اخرى او هي ميدان للاستثمار والتجارة للطرفين.
وعلى الرغم من ان الطاقة ترتبط بشكل وثيق بالموارد الاولية الا انها اكتسبت لاسباب كثيرا ابعادا استراتيجية بأمتياز ويأتي النفط والغاز الطبيعي في مقدمتها ، فالطاقة التي تمثل مصدرا اساسيا والوحيد لأداء جميع انواع العمل وبما ان العمل يشكل القاعدة الاساس لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فأن توفر الطاقة بالوقت والقدر المناسب لأداء العمل يعد اقتصاديا شرطا ضروريا لاحداث اي عملية تنمية او نمو اقتصادي [٣٥] .
غير ان توفر المواد الاولية والطاقة فحسب لا يكفي بل يجب كذلك توفر كفاءة استخدام هذه الموارد وتوظيفها في زيادة قوة الدولة وابرازها وبخلاف ذلك بمكن ان تكون مردوداتها سلبية ، وتتوفر الكفاءة عندما تتوفر القدرات البشرية والتنظيمية والسياسية القادرة على استغلال هذه الموارد وتحويلها الى منتجات مختلفة تعمل على تعزيز قدرة الاقتصاد القومي وترتقي به الى مستويات متقدمة من الرفاهية والقدرة على التنافس بشكل يضفي على قوة الدولة مزيدا من الزخم ويعزز اداءها السياسي.
ان الاهمية التي باتت تمثلها المواد الاولية ومنها الطاقة لا سيما في ضوء امكانية نفاذها تحت ضغط تزايد الطلب العالمي جعل منها محل تنافس دولي واقليمي شديد منذ بداية تأسيس الدول القومية وما تبعها من تطور لقوى الرأسمالية التي ارست عوامل التدويل في مجال الاقتصاد وصولا الى عالم اليوم الذي يتسم اكثر بعولمة الاقتصاد على صعيد الانتاج والاستهلاك .

ومن بين اكثر المناطق التي تمتلك احتياطي كبير من المواد الاولية المختلفة والطاقة المتنوعة هي منطقة الشرق الاوسط الامر الذي جعل منها منطقة تنافس دولي غير مسبوق للسيطرة على هذه الموارد او على الاقل للحيلولة دون احتكارها من قبل قوى دولية بعينها او خضوعها لسيطرة قوى اقليمية توظفها في اطار صراعها مع القوى المنافسة الاخرى .

ثالثا : التجارة الخارجية

يتفق اغلب المهتمين بالشؤون الاقتصادية ان التجارة الخارجية تؤدي دورا مميزا في النمو والتنمية الاقتصادية ، وانطلاقا من هذا الدور احتفظت التجارة الخارجية وعلى مر السنين بكونها مصلحة اقتصادية لا يمكن التفريط بها او التهاون في تحسين شروطها ومستواها .

فقد ربطت الكثير من النظريات الاقتصادية بين التجارة الخارجية وعملية النمو والتنمية الاقتصادية ، فهي يمكن ان تؤدي دورا قياديا لعملية النمو الاقتصادي في الدول المتقدمية والمتحررة اقتصاديا نتيجة لنمو الطلب على الصادرات في السوق العالمية ، في حين يمكنها ان تعد عاملا مساعدا او خادما في سبيل انجاح عملية التنمية الاقتصادية اكثر من كونها ماكنة للنمو الاقتصادي في البلدان النامية .

وتشير الدراسات الى ان هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والدخل الحقيقي والانتاج وبين الرفاهية الاقتصادية عموما، غير ان درجة هذه العلاقة تختلف من دولة الى اخرى نتيجة لاختلاف اهمية التجارة الخارجية بالنسبة لاقتصاد كل دولة [٣٦] .

ومن خلال التجارة تستطيع الدول الوصول الى الاسواق من اجل صادراتها والحصول على التكنولوجيا الجديدة عبر نقلها على الصعيد الدولي . [٣٧] .

وتتييح للدول النامية والفقيرة فرصة تمكنها من معالجة ضيق السوق المحلي والحصول على وفورات الحجم وتهيأ الفرصة لاستيراد السلع الرأسمالية والموارد التي تتطلبها عملية التنمية، اضافة الى دورها في الحصول على المعرفة التي ربما تكون قيمتها اكثر من قيمة الاستيراد المباشر للسلع المادية في عملية التنمية ،

فظلا عن دورها في تكوين رأس المال عبر زيادة الدخل الحقيقي وعبر تخصيص اكثر كفاية للموارد والذي يؤدي بدورة الى زيادة في القدرة على الادخار ودورها لتشجيع الاستثمار [٣٨].

وانطلاقا من هذه الاهمية التي مثلتها ولا تزال التجارة الخارجية يعد بالامكان ادراك الاهتمام الدولي الواسع بالتجارة والقواعد التجارية الدولية والسعي الى تنظيم شروط التجارة الدولية ووضع القواعد الخاصة بتحريرها وبذل الجهود في هذا المجال ، والتي من اهمها ذلك الدعم الذي تقدمه المؤسسات الدولية لنمو التجارة وفي مقدمة هذه المؤسسات منظمة التجارة العالمية والتي تعد احدث خطوة في مجال ايجاد بيئة تجارية اقدر على تهيئة المجال للتبادل متعدد الاطراف للسلع والخدمات [٣٩] .

وكذلك يمكن في نفس السياق ادراك الاتجاه العالمي المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية سواء على المستوى الاقليمي او الدولي من اجل ظمان الاسواق الخارجية ، فالتنمية الاقتصادية الملائمة تتطلب اسواقا واسعة للتصدير، وهذه الاسواق بعد ان كان يتم توفيرها عبر السيطرة السياسية والعسكرية المباشرة او غير المباشرة اصبحت تتوفر عبر اللجوء الى التجمعات الاقتصادية والسياسية الكبرى [٤٠].

ومن هنا يمكننا تفسير ما تشهدة العلاقات الاقتصادية الدولية من نزاعات وحروب وصراعات تجارية متفجرة تعكس طريقة تفاعل القوى التجارية الكبرى التقليدية منها والصاعدة والناشئة مع المتغيرات التي تحدث في البيئة التجارية الدولية.

ومنطقة الشرق الاوسط باتت اليوم من المناطق التي تشهد توسعا غير مسبوق في مجال النشاط التجاري سواء لأسباب تتعلق بنموها البشري والاقتصادي الكبير او بسبب وقوعها في مفترق طرق دولي يتحكم بالتجارة الدولية عبر الممرات البحرية المهمة مثل البحر الاحمر وقناة السويس وصولا الى البحر الابيض الذي يربط تجارة الشرق بالغرب او عبر الخليج العربي ، وقد زادت اهمية منطقة الشرق الاوسط تجاريا مع تزايد اهتمام الصين بهذه المنطقة لجعلها حلقة الوصل الاساسية لإيصال صادراتها الى الاتحاد الاوربي في اطار مشروع الحزام والطريق الواعد .

ومن هنا لا غرابة ان نلاحظ مستوى التنافس العال بين كل من الولايات المتحدة والصين على منطقة الشرق الاوسط لتعزيز مكانة كل منهما في المنطقة وقطع الطريق عن الاخرى ادراكا منهما ان المتحكم بالتجارة وطرق ايصالها للأسواق الدولية الكبرى بالأخص اذا ما كان يمتلك تكنولوجيا متقدمة هو الذي سيتحكم بعناصر القوة في منتصف القرن الحادي والعشرين .

رابعا : رأس المال

رأس المال هوخزين من الموارد يتواجد في نقطه زمنية معينة كاليوم او السنة بالمقارنة بتدفق يجري على مدى فترة زمنية معينة. [٤١] وهو الثروة التي تشكل نوعا من انواع الاصول .

ولرأس المال وظائف اقتصادية عدة من بين اهمها توفير اساسيات الانتاج ، دعم زيادة الانتاجية ، المساهمة بالتنمية الاقتصادية ، خزن الثروة ، تكملة الدورة الانتاجية وغيرها [٤٢]. ويعد رأس المال شرطا ضروريا لنجاح اي عملية تنموية نظرا لانه يمثل عنصرا اساسيا من عناصر العملية الانتاجية ومن هنا لا بد من ايجاد السبل الكفيلة بتوفيرة سواء عن طريق الادخار الداخلي وتحقيق مناقلات ووفورات معينة او عن طريق القروض الخارجية او المساعدات المشروطة والحرة اذا تعذر التمويل الخارجي او عن طريق الاستثمار الاجنبي [٤٣].

ومما زاد من اهمية راس المال هو زيادة الطلب العالمي على هذا العنصر الانتاجي نتيجة للتطورات التكنولوجية الكبيرة التي زادت من انتاجية رأس المال الى الحد الذي تمليه مرونة استبداله بغيره من عوامل الانتاج وعليه فأن التقدم التكنولوجي يزيد من الفائض الاقتصادي لرأس المال وهذا يترتب عليه ان عوائد راس المال تتجه نحو التراكم على صعيد الاقتصادات الرأسمالية حيث يسود في صناعاتها قدر اكبر من التكنولوجيا مقارنة مع العمل[٤٤] .

فظلا عن دخول دول كثيرة صاعدة في منافسة كبيرة مع الاقتصادات التقليدية للاستحواد على اكبر كتلة من رأس المال العالمي بما يؤهلها لقيادة النشاط الاقتصادي على مستوى العالم مقابل مشاركتها بالخسائر التي يمكن ان يلحقها رأس المال بالاقتصاد العالمي وتبعاته السياسية والاجتماعية في حالة الانهيارات المالية الكبرى.

المبحث الرابع : اهم القوى المتنافسة.

تمتاز منطقة الشرق الاوسط بأعتبارها واحدة من بين اكثر مناطق العالم اهمية وحيوية لما تمثله من مخزن عالمي للثروات الطبيعية وموقع استراتيجي عالمي وقدرات بشرية مهمة وصراعات وقضايا ممتدة يمكن ان تؤدي دورا اساسيا في ترتيب صعود او تراجع القوى الدولية والاقليمية على سلم القوى الكبرى ، بوجود العديد من الفاعلين الاقليميين والدوليين الراغبين بالحفاظ على مصالحهم الاساسية في العالم او في منطقة الشرق الاوسط عبر التحكم قدر الامكان بمفاصل القوة والنفوذ في هذه المنطقة .

ومن بين اهم القوى الدولية والاقليمية المتنافسة في منطقة الشرق الاوسط مع الاخذ بالاعتبار الفارق من حيث القوة والتأثير والاهتمام هي الاتي :

اولا : القوى الدولية .

١ – الولايات المتحدة الامريكية .

تعد الولايات المتحدة الامريكية بصفتها القوة العظمى واحدة من بين اهم القوى التي تمتلك نفوذ ومصالح في منطقة الشرق الاوسط ، وقد اولت اهمية كبرى لهذه المنطقة تاريخيا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وعلى وجه الخصوص بعد الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي عام ١٩٧١ ، حيث حلت الولايات المتحدة كقوة دولية مسيطرة في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام عبر توظيف مواردها العسكرية والاقتصادية والسياسية المتاحة لفرض هيمنتها على المنطقة .

ان الاهمية الكبرى التي اولتها الولايات المتحدة لمنطقة الشرق الاوسط تستند الى جانبين اساسيين الاول يتعلق بالمصالح الامريكية المتركزة في منطقة الشرق الاوسط بشكل خاص والثاني يتعلق بالدور الوظيفي لمنطقة الشرق الاوسط في اطار الاستراتيجية الامريكية العالمية بأعتباره نافذة انفتاح نحو العالم .

وتتركز المصالح الامريكية بشكل عام في منطقة الشرق الاوسط في جملة نقاط مركزية تدفع الولايات المتحدة لتكون واحدة من بين اهم القوى الدولية المتنافسة فيها من بين اهمها الاتي :

أ – ادارة شؤون الطاقة العالمية . من المعروف ان منطقة الشرق الاوسط لا سيما منطقة الخليج العربي منها تعد اهم منطقة على مستوى العالم في مجال الطاقة سواء في مجال الاحتياطيات او الانتاج والتصدير والاستثمارات او في مجال المشاريع المستقبلية المتعلق بأمن الطاقة العالمي، وقد كانت حاجة الولايات المتحدة لمصادر الطاقة عامل تأثير استراتيجي بخصوص السياسة الخارجية الامريكية المتعلقة بالشرق الاوسط منذ بداية اهتمامها بالمنطقة الى الدرجة التي باتت فيها الطاقة ثابت في اي استراتيجية امريكية خاصة بهذه المنطقة [٤٥] .

وعلى الرغم من تعاظم احتياطيات الولايات المتحدة وقدرتها على الانتاج في العديد من انواع الطاقة كالنفط والغاز الطبيعي وتنويع مصادر الاستيراد من خارج منطقة الشرق الاوسط الى الدرجة التي باتت فيها لا تحتاج الى شراء النفط من الشرق الاوسط بل تسعى عوضا عن ذلك الى ايجاد وجهات جديدة لتصدير فوائض الطاقة المحلية ، الا انها لا زالت غير مستعدة للتخفيف من مستوى اهتمامها بالاستمرار بالهيمنة على شؤون الطاقة في هذه المنطقة ويعود السبب الاساس الى رغبتها بالاحتفاظ على هيمنتها المستمرة على شؤون الطاقة العالمية من خلال التحكم او النفوذ في مجال الطاقة الشرق اوسطية من حيث سياسات الانتاج والاستثمار والتصدير والتعاقد والتسعير والخطط المستقبلية والتحالفات والشراكات ... الخ بالشكل الذي يجعل من الولايات المتحدة ضامن عالمي لشؤون الطاقة بالنسبة للحلفاء او الخصوم والمنافسين على حد سواء ما يمنحها قدرة استثنائية وفائقة في مجال الهيمنة العالمية.

ب – مواجهة الارهاب . بات الارهاب الشغل الشاغل لسياسات الامن والدفاع والسياسات الخارجية لكافة الدول لا سيما الكبرى منها وفي مقدمتها الولايات المتحدة ، حيث اصبح قيد على صناع القرارات وسياساتهم الخارجية لا يمكن تجاهله وهو ما يحدث فعلا في اطار السياسة الخارجية الامريكية التي باتت تمنح مهمة مواجهة الارهاب اهمية استثنائية ضمن اجراءاتها على المستوى العالمي ، وتأتي منطقة الشرق الاوسط في مقدمة مناطق العالم التي تهتم بها الولايات المتحدة في اطار سياساتها العالمية المتعلقة بمواجهة الارهاب .

ومن هنا كثفت الولايات المتحدة من جهودها واجرائاتها المتعلقة بوضع الخطط الكفيلة بدحر الارهاب عبر خياراتها المتاحة ومن بين اهمها التواجد العسكري المباشر كالتواجد في الخليج وسوريا والعراق والممرات المائية الشرق اوسطية ، او عبر زيادة الاعتماد على حلفائها المحليين على الاقل على مستوى التعاون الاستخباري والمالي والدبلوماسي [٤٦] .

ومن خلال استراتيجيتها المتعلقة بمواجهة الارهاب لا تزال الولايات المتحدة قادرة على جني المكاسب الاستراتيجية على المستوى العالمي ومن بين اهمها : استمرار الولايات المتحدة بتقديم نفسها على انها ضامن استراتيجي لأمن حلفائها بل للحضارة الغربية بشكل عام الامر الذي يجعل استمرار تبعية حلفائها لها مسألة مضمونة ، كما انها تقطع الطريق على القوى الاخرى ومن بينها روسيا وايران للتفرد بحل واحدة من اهم واخطر قضايا العالم على طريقتها بما تحمل معها من تبعات اخلاقية ومضامين سياسية وأمنية استراتيجية . اضافة الى ضمان استمرار تحكم الولايات المتحدة بشؤون هذه المنطقة من خلال التحكم بأوراق التأثير الاساسية فيها .الخ .

وهكذا فقد نجحت الولايات المتحدة بدرجات مهمة في توظيف موضوع مكافحة الارهاب العالمي عبر ما تدعية بمركز الارهاب في العالم الكائن في الشرق الاوسط بفرض رؤيتها والهيمنة على المنطقة ومواجهة منافسيها وعرقلة حركتهم السياسية الخارجية بدرجات متفاوتة . بنفس الوقت الذي ارتهنت فيه سياساتها الخارجية واستراتيجيتها العالمية باسقاطات ورواسب تاريخية تتعلق بكيفية مواجهة الارهاب العالمي .

ج – حماية امن اسرائيل . تعد مهمة حماية امن اسرائيل الركيزة الاساسية في السياسة الخارجية الامريكية الخاصة بالشرق الاوسط ، وقد اصبح هذا الامر ثابتا في اطار عملية صنع القرار السياسي الخارجي الامريكي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ولا يتعلق هذا الثابت في السياسة الخارجية الامريكية بتأمين مصالح الولايات المتحدة في الشرق الاوسط فقط بل وكذلك بما تمتلكه المؤسسات اليهودية من قوة تأثير على نمط الحياة في الولايات المتحدة بشكل عام بما فيها الحياة الاقتصادية والسياسية فضلا عن التحكم بمؤسسات انتاج الفكر والقيم والدعاية وصنع الراي العام وغيرها [٤٧] .

ومن هنا فقد باتت السمة الاساسية التي تميز السياسة الخارجية الامريكية ومواقفها حيال منطقة الشرق الاوسط وقضاياه وانظمته السياسية وقواه الفاعلة وسياسة اللاعبين الاساسيين حياله هي مدى تطابقها او تباعدها من المواقف الامريكية من اسرائيل وامنها ومصالحها الاستراتيجية.

د – الحفاظ على الهيبة والسمعة كقوة عالمية قائدة . (من خلال منع وقوع هذه المنطقة والمناطق المتداخلة معها كمنطقة القرن الافريقي ووسط اسيا وجنوب اسيا وغيرها تحت هيمنة ونفوذ القوى المنافسة الدولية مثل روسيا والصين او الاقليمية مثل ايران وتركيا وغيرها والاستمرار بالتحكم بالخطوط العامة المتعلقة بأدارة هذه المنطقة وما تمثله من ثقل في مهمة الولايات المتحدة للاحتفاظ بهيمنتها العالمية)

٢ - روسيا الاتحادية . على الرغم من ان روسيا الاتحادية تعد لاعبا دوليا اساسيا في منطقة الشرق الاوسط منذ فترة الاتحاد السوفيتي حينما كان لها موقف خاص حيال قضايا المنطقة قائم على اساس مصالح ثابتة الى ان تلاشت هذه المواقف بعد تفككه ، الا

ان الحضور القوي والبارز كقوة دولية منافسة بشكل واضح لروسيا الاتحادية بدا يتصاعد مع وصول فلاديمير بوتين الى السلطة في روسيا منذ عام ٢٠٠٠ .وقد كانت الثورات والازمات العربية التي عرفت بالربيع العربي المناسبة الحاسمة التي اعادت الدور الروسي الى المنطقة كقوة دولية لها القدرة على منافسة الولايات المتحدة وفرض رؤيتها الخاصة على الاقل في بعض قضايا المنطقة الاساسية كالقضية السورية والبرنامج النووي الايراني والتعاون مع تركيا والتسلح والطاقة والملف الكردي وغيرها من القضايا .

وقد دعمت روسيا موقفها ورغبتها بتأدية دور قيادي ومنافس للولايات المتحدة والقوى الاخرى عبر شبكة تحالفات مميزة وشراكات مع بعض دول المنطقة ومن بينها سوريا وايران وتركيا ومصر بل وحتى بعض دول الخليج التي تتحرك تبعا لهواجسها الاساسية المتمثلة بالامن والحفاظ على امن ثروتها الطبيعية من النفط والغاز وتوسيع مشاريعها بهذا المجال [٤٨] .

حيث وجدت هذه الدول الشرق اوسطية على الرغم من اختلاف اهدافها وتضارب مصالحها في بعض الجوانب فيما بينها ان روسيا باتت تمثل خيارا استراتيجيا يمكن الاعتماد عليه لمواجهة تداعيات اقليمية ودولية معينة من بينها تعرض الامن والاستقرار الاقليمي للخطر ، الحفاظ على التوازن الاستراتيجي عبر التسلح ، مواجهة الارهاب ، السيطرة على مستويات الصراع الاقليمي ومن بينها الصراع العربي الاسرائيلي ، الحفاظ على اسعار الطاقة ، واخيرا تحولها الى بديل استراتيجي لدول المنطقة في حالة تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة .

٣ - الصين .

لم تكن الصين في فترة من فترات تاريخها الحديث مهتمة بمنطقة الشرق الاوسط اكثر من الفترة الحالية على الرغم من انها تاريخيا تعد من القوى التجارية التي تتعامل مع الشرق بكثافة ، ويعود هذا الاهتمام الى اسباب كثيرة في مقدمتها ذلك الذي يتعلق بأستحقاقات الدور الصيني العالمي الجديد الذي ترغب الصين بتأديته للتعبير عن مكانتها الجديدة والحفاظ على مصالحها حول العالم التي تتوسع وتتكامل كل يوم تبعا لتطورها الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري المتفاقم [٤٩] .

وهناك جملة من الركائز الاساسية التي تقوم عليها سياسة الصين الخارجية ومواقفها الاساسية حيال منطقة الشرق الاوسط من بين اهمها الاتي :

أ – الطاقة . حيث تعد الصين واحدة من اكبر القوى الدولية استهلاكا للطاقة باشكالها المختلفة وتعتمد في تلبية جانب كبير من احتياجاتها من الطاقة على منطقة الشرق الاوسط لا سيما منطقة الخليج العربي منها .

ب – حاجة الصين الى زيادة نشاطها الاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط ذات الفرص الواعدة سواء على مستوى التجارة الخارجية او الاستثمار المباشر لا سيما في مجال

الطاقة والصناعات الاساسية . كما دخلت الصين الى سوق السلاح بوضوح عبر التصدير المباشر او الدخول بمشاريع انتاج وتصنيع من بعض دول المنطقة كمنافس للقوى الاخرى .
ج – مشروع الحزام والطريق . حيث تعتبر الصين هذا المشروع توجه استراتيجي لا يمكن التراجع عنه وتمثل منطقة الشرق الاوسط جزأ اساس في اطار انجاز هذا المشروع وربطه بالقارة الاوربية .
د – على الرغم من تركيز الصين على الجوانب الاقتصادية حاليا لكن هناك رغبة بتأدية دور عالمي منافس للقوى الكبرى لاحقا ، ومن هنا لا تستبعد الصين ان تكون منطقة الشرق الاوسط ركيزتها الاساسية في هذا التوجه المستقبلي لما لها من اهمية وثقل استراتيجي عالمي .
وعليه فأن الصين باتت في الفترة الراهنة واحدة من بين القوى الدولية الاساسية المتنافسة والمؤثرة في منطقة الشرق الاوسط .

ثانيا : القوى الاقليمية .
١ – ايران . تعد ايران واحدة من بين اهم القوى الاقليمية التي تمتلك عناصر القوة والتأثير في منطقة الشرق الاوسط ، الامر الذي اكسبها اكثر من غيرها من القوى الاقليمية قدرة على النفوذ والتحكم في ادارة شؤون المنطقة .
حيث تمتلك العديد من عناصر القوة الصلبة ومنها المساحة الكبيرة التي تجاوزت ١٦٠٠٠٠٠ كم مربع، وقدرات اقتصادية جيدة تقوم على اساس موارد طبيعية متنوعة وبعض الصناعات الناشئة وقطاع زراعي وسياحي ينمو بأستمرار رغم العقوبات الاقتصادية ، وقدرات عسكرية كبيرة [٥٠] ، وشبكة تحالفات اقليمية ودولية متينة، وقدرات بشرية كبيرة. وعناصر القوة الناعمة ومن بينها الدبلوماسية الناجحة المستندة الى العقلانية والواقعية السياسية ، ونظام سياسي قوي وديناميي وطموح ، وارث حضاري وثقافي .... الخ .
ان هذه السمات جعلت من ايران قوة اقليمية متطلعة ومتوثبة دوما لتأدية دور اقليمي قيادي يستهدف وضع ايران في مكانة القوة الاقليمية المهيمنة على شؤون المنطقة ، وهو الامر الذي ادخلها بوارد نزاع وتنافس مع القوى الاقليمية والدولية الاخرى التي تتقاطع مصالحها مع مصالح ايران في الكثير من الملفات الاقليمية ورتب عليها نوع من الكلف والاعباء ومن بينها العقوبات الاقتصادية التي فرضتها عليها الولايات المتحدة وبعض حلفائها وشركائها الدوليين والاقليميين للحيلولة دون تخطي ايران للخطوط الاساسية المتعلقة بمصالح القوى الدولية والاقليمية المنافسة لها .
٢ – تركيا . وهي من بين القوى التي باتت تحضى بمكانة اقليمية اساسية في منطقة الشرق الاوسط منذ بداية القرن الحادي والعشرين نتيجة للتطورات والتحولات

السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها من التطورات والتحولات التي غيرت من وجه تركيا وعناصر قوتها ووضعتها في محل القوى الاقليمية القادرة على التأثير بمجريات الشؤون الاقليمية .

فقد اصبحت تمتلك تركيا تبعا للمصادر الدولية ذات الصلة اكبر اقتصاد في المنطقة على الاطلاق واكثره تطورا ونموا وتنوعا ، كما تمتك اكبر واقوى جيش في المنطقة وثاني اكبر جيش في حلف الناتو وثامن اقوى جيش في العالم وقواعد عسكرية كبيرة خارج البلد من اهمها قواعدها في قطر والصومال ، وموقع جغرافي مهم جدا تم توظيفه في مجال السياسة الاقليمية لتركيا بشكل فعال [٥١] .

كما انها تمتلك نظاما سياسيا طموحا ومتماسكا يستهدف وضع تركيا في مقدمة القوى الكبرى في منطقة الشرق الاوسط وواحدة من بين القوى الدولية، فضلا عن امتلاكها لعناصر القوة الناعمة بشكل واضح ومن بينها الاعلام والثقافة ، وموقع جغرافي مهم جدا ، وعلاقات سياسية مهمة مع عدد من الدول والمنظمات المؤثرة في توازنات المنطقة منحت تركيا القدرة على التدخل في اهم ملفات وقضايا المنطقة ، الامر الذي ادى الى ان تكون تركيا واحدة من بين اهم القوى الاقليمية المتنافسة على مسألة الهيمنة على الشرق الاوسط .

٣ – المملكة العربية السعودية . وهي الدولة العربية الاكثر احتمالا في الفترة الراهنة وفي المستقبل المتوسط التي ستمتلك عناصر القوة الاقليمية (لا سيما بعد تراجع دور مصر نسبيا وتدهور اقتصادها منذ عام ٢٠١١) نظرا لما تتمتع به من عناصر قوة صلبة تتمثل في مساحة جغرافية كبيرة حيث تعد اكبر دولة شرق اوسطية من حيث المساحة وتبلغ ٢١٠٠٠٠٠ كم مربع واطلالة مميزة على الممرات البحرية لا سيما على الخليج العربي والبحر الاحمر، كما تمتلك قوة اقتصادية كبيرة تتمثل بثروات طبيعية كبيرة وقدرة مالية مميزة تتمثل بأكبر احتياطي من النقد الاجنبي وخامس اكبر احتياطي عالمي وناتج محلي اجمالي هو الثاني من حيث الحجم في منطقة الشرق الاوسط فضلا عن بعض الصناعات الناشئة ومنها الصناعات البتروكيمياوية والغذائية وغيرها [٥٢] .

وعلى الرغم من انها تتسم بكثافة سكانية قليلة مقارنة مع حجمها الكبير الا ان هذا لم يعد عائق مهم بوجه تطلعاتها الاقليمية لا سيما بعد تزايد دور التكنولوجيا والذكاء الصناعي في تكامل وتزايد قوة الدولة الحديثة .

اما من الناحية العسكرية فهي على الرغم من انفاقها العسكري الكبير وامتلاكها لمنظومة عسكرية واسلحة متقدمة الا ان فاعليتها في مجال توظيف القدرات العسكرية لخدمة اهدافها السياسية الخارجية لا زالت محدودة وتعاني من عجز واضح في مجال المحتوى المحلي لانتاج اسلحتها وبالتالي دفع تكاليف اقتصادية وسياسية باهضة للحفاظ على امنها .

كما ان السعودية تمتلك قدرة على التأثير الديني عالميا عبر توظيف الحواضر الدينية المقدسة فيها متمثلة بمكة المكرمة وبيت الله الحرام والمدينة المنورة والمسجد النبوي الشريف لاظهار نفسها دولة قائدة للعالم الاسلامي .

وانطلاقا من هذه العناصر وغيرها التي وضعت المملكة العربية السعودية في مكانة مهمة من بين القوى الاقليمية في الشرق الاوسط فقد باتت السياسة الخارجية السعودية تقدم نفسها باستمرار كقوة اقليمية يجب عدم تجاهل مصالحها الاساسية ورؤيتها العامة لكيفية وطريقة ادارة شؤون المنطقة معتمدة على قواها الخاصة من جهة وشراكاتها وعلاقاتها الدولية وفي مقدمتها مع الولايات المتحدة من جهة اخرى لفرض رؤيتها ومصالحها الاقليمية .

المبحث الخامس : الامن الوطني العراقي .

تم النظر الى مفهوم الامن الوطني ولمدة طويلة من الزمن على ان عملية حماية حدود الدول او الكيانات المختلفة من اي اعتداء خارجي ثم تطور المفهوم ليشمل لاحقا حماية المصالح الخارجية للدولة الا ان هذه الحقيقة التاريخية الطويلة التي سميت بالتقليدية كان الامن يتسم بسمتين اساسيتين هما ان محتكر من قبل الدولة فقط بمعنى ان الامن هو امن اركان الدولة ووحدة التحليل والاهتمام في مؤسسات الدولة السيادية والدولة هي التي تحتكر وسائل الحماية الضرورية لتحقيق الامن .

اما السمة الثانية فهي ارتباط الامن بالجوانب العسكرية والسياسية بالدرجة الاساس ، غير ان عوامل التغيير المتعاقبة التي شهدها النظام الدولي والمجتمعات البشرية بشكل عام افرزت انواع مختلفة من التهديدات التي تواجه الامن ساهمت في اضفاء سمة الشمولية والتعقيد عليه ، وبكل الاحوال مفهوم الامن غير متفق عليه تماما كونه مفهوم نسبي يخضع لاعادة التقييم والادراك والتعريف المستمرين ويواجه تهديدات مختلفة ومتحركة باستمرار مباشر وغير مباشر تختلف بأبعادها وتوقيتاتها تتعلق بالفرد والدولة والنظام الاقليمي والدولي[٥٣]

والامن يعني الطمأنينة والسلامه وهو ضد الخوف وهو الوثوق والعهد والحماية وحالة مرادفة للاستقرار كما انه تدابير يتبعها مجتمع معين من خلال تهيئة عوامل الاستقرار وتنمية القدرات بشكل يحمي المصالح القائمة وهذا المعنى يذهب الى الدفاع عن فكرة البقاء ضد الاخطار الخارجية والداخلية المختلفة التي تهدد بقاء الامة او مصالحها في الحاضر والمستقبل [٥٤]

والامن بالاضافة الى انه حالة مادية يمكن قياسها من جهة الا انها بنفس الوقت حالة من الاحساس والشعور مرتبط بالادراك الذاتي المتولد عن الشعور بالتحرر من الخوف وعدم اليقين وقد تطور مفهوم الامن بشكل كبير عبر انتقاله من المعنى الضيق المرتبط بأمن الدولة العسكري والسياسي الى المعنى الواسع الذي ارتبط اكثر بالجوانب المختلفة (الاجتماعية ، الثقافية ، السياسية، البيئية التنموية الخ) فضلا عن ارتباطه بالفرد اكثر

من السابق ضمن ما بات يعرف بالامن الانساني واختلف المهتمون بالامن الوطني في تعريفهم له واقتصر بعضهم على محاولة تحديد مفهوم له وليس تعريفه ، بينما حاول اخر وضع تعريف جامع مانع .
والثابت ان كل التعريفات والمفاهيم تأثرت بدرجة او بأخرى بشخصية قائلها ، وجهة تخصصه الوظيفي وانتمائه الوطني والمناسبة التي استدعته لتحديد التعريف او المفهوم .
وتؤكد الاختلاف للتعاريف والمفاهيم ان الامن الوطني متغير بتغير العصر والظروف المحيطة به ووسائل تحقيق الامن الذي يتحدد من خلالها ابعاد التعريف والمفهوم ، ومن جهة فأن تعريفات الامن الوطني قد تشمل كل ابعاده او تقتصر على بعض منها واحيانا تكون قاصرة على بعد واحد فقط ، ومرجع ذلك الى الاولويات والاهداف الامنية التي يرجع الباحثون وخبراء الامن الوطني الوصول اليها من خلال تعريفهم للمفهوم [٥٥]
ظهر مصطلح الامن الوطني مع بداية الدولة القومية في اوربا في العصر الحديث اي بعد بداية عصر اعمال العقل والنهضة الحديثة ويعد هذا المصطلح من مصطلحات السياسة الحديثة التي لم يكتمل نمو مفاهيمها وتأكيد عناصرها واثبات قوانينها ، حيث ما زالت تتغير ويضاف لها تعريفات وعناصر ويتسع مفهومها او يضيق بظهور حالات جديدة .
استخدم مصطلح الامن الوطني بشكل رسمي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٧ عندما انشأ الامريكيون هيئة رسمية سميت مجلس الامن الوطني الامريكي والذي ارتبط به بحث كل الامور والاحداث التي تمس كيان الامة الامريكية وتهديداتها وقد وضع ذلك الاهتمام بالمسائل الامنية الخطوة الاولى لاهتمام السياسين من صانعي القرار السياسي بالامن الوطني باعتباره ظاهرة سياسية تحليلية [٥٦]
وبكل الاحوال يبقى هذا المفهوم عصيا على الصياغة الدقيقة يكتنفه الغموض لدى تعريفه لكنه بالغ الدلاله لان غياب التحديد الدقيق يوفر للنخبة السياسية والعسكرية هامشا واسعا للتنظير.
والصيغة المفاهيمية المقترحة للامن الوطني تفيد ان الامن الوطني هو جملة المباديء والقيم النظرية والاهداف الوظيفية والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة وسلامة اركانها ومقومات استمرارها واستقرارها وتلبية احتياجاتها وظمان قيمها ومصالحها الحيوية وحمايتها من الاخطار القائمة [٥٧].
وفي هذا السياق يأتي فهمنا للامن الوطني (المعنى الواسع للامن) حيث يعد الامن الوطني الاطار الاوسع والاهم في مجال الامن بمعنى اننا نتصور الامن الوطني على النحو الذي يعني قدرة الدولة واجهزتها على حماية اراضيها ومصالحها وعقائدها واقتصادها وكافة اطر المجتمع من اي تهديدات خارجية او داخلية والعمل على تطوير ألية حل المشاكل عبر استراتيجية متوازنة تعتمد التخطيط وتمنع الاستقطاب وتوحد

الكلمة وتصنع الولاء وتعزز الانتماء وترصن من وسائل ومحركات الامن المجتمعي الشامل .

ان التهديدات التي باتت تواجه الامن الوطني من البيئة الخارجية تقابلها تهديدات وتحديات اخطر واهم نابعة من البيئة الداخلية وهذه المخاطر الداخلية هي الجذور الحقيقية للامن الوطني والتي غالبا يتعذر حلها او مواجهتها عبر القوة العسكرية او السمعة والهيبة والسيادة بقدر تلعقها بمنظومة المساواة والعدالة والتنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية والحريات العامة واعادة النظر بالمقاربة الامنية الوطنية من خلال التركيز على الامن الانساني والفردي بسماته المختلفة اكثر من التركيز على الامن المادي [٥٨]، وعبر هذه المقاربة يتم الارتقاء بالامن الوطني الى مستويات استراتيجية تضع في حساباتها غير التقليدية كافة العوامل المؤكدة والمحتملة المادية وغير المادية المؤثرة بمنظومة الامن الوطني وتعمل على مواجهة محدداتها وتعزيز فرصها .

عند الحديث عن الامن الوطني العراقي لابد من وقفة على واقع البلد وتكوينه الاجتماعي والديني والقومي والعرقي فالعراق خليط متجانس من القوميات العربية والكردية والتركمانية وغيرها ومجموعة من الاديان السماوية كالاسلام والمسيحية والصابئة وغيرها .

ان هذا التركيب الاجتماعي الديني والقومي والطائفي له تأثيرات كبيرة على استراتيجية الامن الوطني العراقي بالذات ، حيث ينتج عنه الكثير من المعوقات والثغرات الامنية وذلك للارتباطات الخارجية من دور كبير او الولاءات لدول الجوار من خلال ماتقدمه هذه الدول من دعم لاطراف سياسية وقومية وطائفية معينة مما يضعف قدرات الدولة الدفاعية وقدرتها على المبادرة ، ان تخطيط الدولة الشامل ووضع الاستراتيجية الامنية اي الخطوات والاجراءات وكيفية تطبيقها على ارض الواقع يتطلب تصورات عامة ودقيقة عن واقع الدولة ومجتمعها و زيادة عدد وكفاءة الاجهزة الامنية والاستخبارية والخدمية على وجه الخصوص .

وبالاضافة الى تهديدات البيئة الداخلية للامن الوطني العراقي فهناك مهددات خارجية لا تقل عنها خطورة من بين اهمها ما يتعلق بالبيئة الاقليمية وتناقضاتها وتعقد متغيراتها متمثلة بعدم الاستقرار في العلاقات الخارجية والشد والصراع الطائفي وتنافس وتناقض المصالح بين قواها الاساسية وتعمق سياسة المحاور وتعقد ازماتها وكثرة الحروب والصراعات المسلحة وانتشار الارهاب فضلا عن دور خطر اسرائيل على الامن الوطني العراقي .

وما يعقد من هذه التهديدات الاقليمية هو تضافرها تارة وتنافرها تارة اخرى مع السياسات والمصالح الدولية لا سيما منها المتعلقة بالشرق الاوسط . حيث جلبت سياسات المحاور وتقاطع المصالح وتقاربها وبالعكس مخاطر غير مسبوقة على الامن

الوطني العراقي لا سيما بعد مواجهة العراق لخيارات صعبة تتعلق بطريقة التفاعل مع هذه التطورات ومن بين اهمها على سبيل المثال تداعيات البرنامج النووي الايراني وسياساتها الاقليمية وموقف الولايات المتحدة وبعض حلفائها الدوليين والاقليميين من ايران وما تبعها من سياسات امريكية واوربية تتعلق بالعقوبات الاقتصادية التي باتت اليوم تشكل تحديا للعراق بقدر مهم جدا ، ومن هنا لابد للعراق من تطوير سياسات واجراءات سليمة وواقعية للتعامل مع هكذا ملف شائع يحقق للبلد افضل ارباح ممكنة او على الاقل يقلل الخسائر الى اقل قدر ممكن لحماية الامن الوطني العراقي من الاثار الجانبية للمواجهة الاقتصادية والمالية بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة وايران ومؤيديها من جهة اخرى .

ان الامن الوطني العراقي يجب ان ينطلق استنادا الى هذه الرؤيا من جملة الاساسيات الاتية [٥٩]

١ – الاستعداد الدائم للتهديدات التي قد تواجه الدولة والمجتمع سواء من مصادر داخلية او خارجية .

٢ – الحرص على تطبيق كافة الاستراتيجيات الامنية .

٣ – توفير كافة الوسائل التي تساهم في مواجهة الاعتداءات العسكرية على اراضي الدولة.

٤ – المحافظة على بناء المؤسسة الامنية بكل صنوفها لكي تكون قادرة على توفير الحماية اللازمة للافراد والمؤسسات .

٥ – التركيز على الجوانب الخدمية والانسانية والتنموية كمحتوى ضروري جدا لاي جهور وطنية لترسيخ الامن الوطني واستدامته .

وبهذا المعنى فأن واجبات الاجهزة القائمة على صنع وحماية الامن الوطني العراقي انطلاقا من خصوصية البلد يجب ان تركز على الاساسيات الاتية :

اولا : مكافحة الفساد بأنواعه المختلفة بأعتباره اولوية وطنية لمواجهة استنزاف موارد المجتمع

ثانيا : محاربة الارهاب بأنواعه المختلفة بأعتباره مهدد خارجي وداخلي .

ثالثا : الحفاظ على النظام الديموقراطي ومؤسساته بأعتباره من اهم مكتسبات المجتمع العراقي .رابعا : حماية البنى التحتية والاقتصادية بأعتبارها المادة الاساسية التي تقوم عليها الجوانب المادية والخدمية للامن الوطني .

المبحث السادس : اليات انعكاس التنافس الاقتصادي الدولي في المنطقة على الامن الوطني العراقي.

تحتوي البيئتين الخارجية والداخلية التي يتفاعل في اطارها التنافس الاقتصادي الدولي والاقليمي في الشرق الاوسط على عوامل مؤثرة في طبيعة الامن الوطني العراقي سلبا او ايجابا ، بمعنى انهما يعملان كمحددات وفرص بنفس الوقت يجب على صناع القرار

في السياسة الخارجية العراقية وهم ماضون في اداء مهامهم ان يضعوهما في الحسبان لانجاز اهداف السياسة الخارجية المتعلقة بالامن الوطني بالوسائل المتاحة وبأقل قدر ممكن من التكاليف .

وانطلاقا من عمق الترابط بين عناصر قوة الدول ومصالحها الاساسية فأن الجوانب الاقتصادية تتأثر بشكل كبير بالجوانب الاخرى المتداخلة معها كالجوانب السياسية والامنية وتأثر بها ، ومن هنا فأن طبيعة التنافس الاقتصادي في الشرق الاوسط ليست استثناء من هذه القاعدة حيث يتداخل بشكل كبير مع الاهداف السياسية والامنية للقوى الاساسية المتنافسة

ومن هنا فقد ربطت مجموعة القوى الدولية والاقليمية بكل واضح (مع الاشارة الى الفارق بين بعضها) بين نشاطاتها الاقتصادية وغيرها من النشاطات لانجاز هدفها النهائي وهو النفوذ او الهيمنة على شؤون المنطقة لتحقيق اكبر قدر ممكن من مصالحها او الدفاع عنها .

وفي هذا المجال فأن طبيعة هذا التنافس الاقتصادي ستنعكس بالتأكيد على الدول الاخرى في المنطقة ومن بين اهمها العراق نظرا لخصوصية العلاقة التي تربطه مع مجموعة القوى المتنافسة ، وطبيعة وضعه الداخلي ، حيث ستنعكس مجريات التنافس وتداخلاته على جملة من القضايا المتعلقة بالامن الوطني العراقي والتي يجب على صناع القرار السياسي الخارجي في العراق ان يزيدوا من كفائتهم وقدراتهم للتعامل الايجابي معها والا كانت حصيلتها سلبية بشكل عام على المصالح الخارجية للعراق وعلى طبيعة البيئة الداخلية ايظا.

ومن بين اهم المجالات التي سينعكس عليها التنافس الاقتصادي الدولي والاقليمي في منطقة الشرق الاوسط سلبا وايجابا في العراق هي الاتي :

١ – **العلاقات الخارجية للعراق .** ان اهم ما يميز طبيعة التنافس الاقتصادي الدولي والاقليمي في منطقة الشرق الاوسط هو انه يستند الى معيارين اساسيين الاول اقتصادي والثاني مضمونه سياسي بمعنى ان جانب من دوافع التنافس يعود الى اسباب اقتصادية بحتة اساسها السعي لتحقيق مكاسب ومزايا تتعلق بالتجارة والاستثمار والطاقة والاسواق والتكنولوجيا وغيرها .

وهذا النوع من التنافس يمكن ان يشكل فرصة للسياسة الخارجية العراقية اذا ما احسن صناع القرار توظيفه لتدنية تكاليف النشاطات الاقتصادية الخارجية مع القوى الاساسية وتعظيم العوائد عبر زيادة الخيارات المتاحة امام صناع القرار التي تمنح العراق مرونة اكبر في التعاطي مع الفرص المتاحة او المحددات التي تواجه الامن الوطني العراقي حيال القوى المتنافسة .

اما النوع الثاني فهو ذلك الذي يضع امام الامن الوطني العراقي عقبات كبيرة عبر عملية الربط المقصودة بين الاهداف والمصالح الاقتصادية والاهداف والمصالح

السياسية ، بمعنى توظيف الادوات الاقتصادية لخدمة اهداف سياسية وبالعكس ، وهو الامر الذي يمكن ان يعقد من مهمة صناع القرار في السياسة الخارجية العراقية في التعامل الايجابي والاحترافي مع هكذا سلوك سياسي دولي واقليمي ممكن ان ينعكس على الامن الوطني العراقي ومرتكزاته الاساسية .

وفي هذا المجال يمكن الاشارة الى سلوك الولايات المتحدة الاقتصادي في فترة ولاية الرئيس دونالد ترامب حيال بعض القضايا الاستراتيجية على المستوى الدولي او على مستوى منطقة الشرق الاوسط ، حيث اقترن بأرادة سياسية متشددة قوامها توظيف ادوات سياسية معينة لخدمة اهداف الكفاءة الاقتصادية على المستوى العالمي عبر جملة من القوانين الامريكية ذات الاثر الدولي منها قوانين معاقبة اعداء امريكا التي تستهدف فرض عقوبات اقتصادية على دول وكيانات تضر بالمصالح الامريكية .

ان هكذا قوانين تم توظيفها في مناطق وقضايا كثيرة من بينها في منطقة الشرق الاوسط والقوى الفاعلة فيها حيث استهدفت في جانب منها كل من ايران وسياسة روسيا وحلفائها بالمنطقة بل وحتى الصين عبر عقوبات معينة تحمل اهداف سياسية استراتيجية [٦٠]، وهنا سيجد صناع القرار في العراق انفسهم امام خيارات تضيق مع مرور الوقت فيما يتعلق بكيفية ادارة علاقات العراق الخارجية مع اطراف هذه البيئة المضطربة خصوصا مع اصرار بعض القوى المتنافسة على اتباع اسلوب تقليدي هو من ليس معي فهو ضدي في ادارة العلاقات الخارجية .

وعلى الرغم من ان العراق يحتفظ بعلاقات جيدة مع اغلب القوى المتنافسة وهي ميزة ايجابية ومفيدة لكنها تبقى عاجزة امام حتمية التكاليف التي لابد ان تقدم للاستمرار بهذه العلاقات دون الاضظرار الى الانظمام الى محور او طرف معين ضد الطرف الاخر ، كما ان طبيعة هذا التنافس وحدته قد تدفع الاطراف المتنافسة الى السعي لزيادة الظغوط على العراق والتدخل بشؤونه الداخلية او انتهاك سيادته بشكل يعرض علاقات العراق الخارجية الى اختبار صعب جدا ، وهكذا فأن علاقات العراق الخارجية تواجه وستبقى خلال الفترة القصيرة اللاحقة ظغوطا متصاعدة تتعلق بكيفية التوفيق في علاقاته بين الاطراف المتنافسة لا سيما اذا ما تصاعدت موجة التنافس لتصل الى صراع حقيقي يكون العراق احدى اهم ساحاته الاساسية .

٢ – الامن الداخلي . تنقسم اهداف السياسة الخارجية الى ثلاثة اقسام اساسية هي الاهداف الاستراتيجية العليا والاهداف المتوسطة والاهداف الثانوية ، وتأتي مهمة تحقيق الامن الداخلي في مقدمة الاهداف الاستراتيجية العليا ، عبر توظيف السياسة الخارجية لادواتها الرئيسة لتجنيب البلد اي اسقاطات سلبية لتفاعلات البيئة الخارجية يمكن ان تلحق الضرر بالبنية الامنية ومدخلاتها الاساسية .

وفي هذا المجال وبقدر تعلق الامر بالتنافس في منطقة الشرق الاوسط فأن الامن الوطني العراقي يواجه مخاطر حقيقية تتعلق بأنعكاس تفاعلات الخارج على الداخل

واحتمالية تضاعف المهددات الامنية اكثر من اي وقت مضى بعد تداخل وتقاطع اهداف اللاعبين الدوليين والاقليميين وادوات تنفيذها ، واخطر ما يمكن توقعه هنا هو انزلاق موجات التنافس الى مستوى استخدام العنف او الحرب بالانابة عبر توظيف ساحات خارج حدود القوى المتنافسة تكون بمثابة البطن الرخوة للظغط على اهداف ومصالح بعضها حيث سيمثل العراق احدى اهم ساحات العنف هذه .وفي هذا المجال فأن تجارب السنين التي تلت تغيير النظام في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تسعف ذاكرة المتابع والمهتم بهذا الشأن ، حيث وظفت الكثير من القوى والدول داخل وخارج منطقة الشرق الاوسط هذا الاسلوب كوسيلة للتنافس فيما بينها بأعتباره اقل خطرا على مصالحها من خطر الاصطدام المباشر .

ان طبيعة علاقة العراق ممثلا بالجانب الرسمي او بعض القوى السياسية والمسلحة باللاعبين الدوليين والاقليميين المتنافسين في المنطقة ستؤدي دورا حاسما في نوع وحدة وطبيعة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية وطبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجه الامن في العراق ، فنوع هذه العلاقة قد تدفع الاطراف المتنافسة الى توظيف العراق كورقة للمساومة وتصفية الحسابات او لعقد الصفقات والتسويات السياسية والاقتصادية عبر العبث بالامن وتوجهاته ومستويات الاستقرار الامني والسياسي في العراق بصفة مؤقته او دائمة [٦١] .

كما ان طبيعة التنافس الاقتصادي الدولي والاقليمي اصبح في الفترة الحالية اكثر من اي وقت اخر يرتبط بالجوانب السياسية والامنية ويوظف ادواتها العنيفة لانجاز مهامه الاساسية وهذا ما يمكن ان نراه من تداخل قوي بين الادوات العسكرية والاقتصادية والسياسية في الصراعات والحروب والتنافس بين الولايات المتحدة وشركائها الاقليميين مثل السعودية والامارات وغيرهم وبين ايران وحلفائها واصدقائها ، حيث يتم توظيف ادوات مسلحة وخطرة لفرض اهداف اللاعبين المختلفين من خلال استهداف البنى الاقتصادية المؤثرة في قوة ونفوذ الدول المتنافسة والظغط على سياساتها واهدافها ومواقفها ، وهو ما يجب على العراق تجنب الانخراط في هذه اللعبة قدر الامكان لتجنيب الامن الوطني احتمالية التعرض لمزيد من المهددات الخارجية.

وعلى الرغم من عدم صحة او منطقية استبعاد امكانية العراق لمواجهة هكذا احتمالات ومخاطرها ولو بدرجات متفاوته الا ان طبيعة علاقات القوى السياسية العراقية مع بعضها والتركيبة الدينية والقومية والطائفية ومستويات الفساد السائد في مؤسسات الدولة والمخاطر الداخلية المختلفة لا تسمح بقدر عال من التفائل في هذا الشأن، عدى التعويل النسبي على رؤية خارجية ناضجة لها القدرة على استيعاب كامل المشهد الاقليمي والدولي وحيثياته واطرافه الاساسية والثانوية وطبيعة المصالح وموازين القوى وبالتالي ادراك طبيعة المصالح العراقية وتحديدها بدقة وتحديد نوع السلوك السياسي الخارجي

الافضل والعمل على تجنيب العراق المخاطر المحتملة التي يمكن ان تنجم عن سوء تعاطي العراق مع هذا التنافس .

٣ – الجوانب الاقتصادية . ان كل تنافس محلي او اقليمي او دولي يمكن ان ينطوي على نوعين من الاثار الجانبين على الاقل احدهما ايجابي والاخر سلبي ، ففي الوقت الذي يمكن ان يفرز التنافس الاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط فرص حقيقية للعراق للاستفادة من مزايا التنافس لتعزيز مصالحة وزيادة درجة المرونة في التفاعل الخارجي مع الاطراف عبر توظيف العلاقات المتباينة مع القوى المختلفة واستغلال ميزات البلد الجغرافية والاقتصادية والسياسية والدينية وغيرها لتسويق نفسه كطرف يمكن ان يمثل ملتقى للمصالح الاقليمية والدولية المتضاربة وبديل اقليمي لمرور اهداف اللاعبين الاساسيين نحو بعضها ولو بشكل نسبي .

الا ان الاثار السلبية حاضرة هي الاخرى وبقوة وتكاد تكون مهيمنة على طبيعة التنافس في المنطقة لا سيما ان الكثير من اللاعبين الدوليين والاقليميين لا يتوانون احيانا عن توظيف النظرية الصفرية في علاقاتهم الخارجية ، ويمكن ملاحظة هذا الواقع مثلا مع حالتين اساسيتين الاولى تتعلق بطبيعة العقوبات الاقتصادية الامريكية على ايران ونشاطاتها التجارية والتمويليه مع الدول الاخرى ومنها العراق ، [٦٢] ، فعلى الرغم من منح العراق اكثر من مرة اعفاءات معينة تتعلق بقطاع الكهرباء والغاز الا ان نهاية هذه الاعفاءات باتت وشيكة وعلى العراق ان يستعد لتحمل تكاليف هذه العقوبات وايجاد البدائل الملائمة وبخلافه الدخول تحت طائلة العقوبات الامريكية المشددة وتدهور علاقاته الخارجية مع الولايات المتحدة [٦٣]. على الرغم من ان العراق يحاول في اكثر من مناسبة اظهار عدم انحيازه لطرف معين من اطراف التنافس واثبات سياسته المعلن المتعلقة بالنأي بالنفس [٦٤]

ولا يبدوا ابدا ان هذا السلوك السياسي الخارجي مقتصرا على الولايات المتحدة سواء في فترة ولاية ترامب او قبلها بل صار اسلوبا ممنهجا منذ فترة بعيدة من قبل اغلب الدول لا سيما منها الدول الكبرى والاقليمية المؤثرة في الشؤون الدولية بعد ان ادركت ان توظيف المتغيرات الاقتصادية هي واحدة من بين افضل الطرق واكثرها امانا لزيادة تأثيرها في الشؤون الدولية عبر اتباع سياسة خارجية تدرك هذا الواقع الجديد.

اما الحالة الثانية فهي شروع ايران بتطبيق سياستها الخاصة بفرض السيطرة على الملاحة في مضيق هرمز والتهديد بمنع تصدير اي شحنة نفط عبر المضيق اذا ما تم منع الصادرات الايرانية من النفط والغاز من الوصول الى الاسواق الدولية ، وهو اجراء خطير جدا بالنسبة للعراق وامنه الاقتصادي لا سيما بعد تراجع قدرات العراق التصديرية من البدائل الاخرى التي تصل الى تركيا او الاردن او البحر الاحمر عبر السعودية ، وهو امر اقل ما يمكن ان يؤدي اليه هو ارتهان مصالح العراق الاقتصادية

بسياسات ومصالح وقرارات الدول الاخرى التي ستمر عبرها صادرات النفط العراقي المستقبلية .

حيث سيخضع العراق الى شروط ومساومات جديدة تتعلق بعلاقاته الاقليمية والدولية وطبيعة سياسته الخارجية سواء على المستوى الداخلي عبر مرور صادرات النفط عبر اقليم كردستان او المستوى الاقليمي عبر دول الترانزيت الجديدة او حتى على المستوى الدولي عبر دفع العراق الى محاور جديدة لا سيما في حالة تعقد الوضع في مضيق هرمز وتزايد احتمالات الاصطدام العسكري بين القوى المتنافسة .

وازاء هذا الوضع يجب على صناع القرار في السياسة الخارجية العراقية ان يطوروا بدائل جديدة يتعلق جانب منها بالبدائل السياسية للتعامل مع اطراف التنافس وضرورة تجنيب العراق مخاطر ومخرجات الاصطدام بين القوى وتقديم نفسه على انه طرف محايد بشكل ايجابي وعدم اقحام نفسه بالتنافس القائم ، او البدائل الاقتصادية والفنية التي تتعلق بتطوير خيارات اخرى تتعلق بتوسيع خطوط النقل نحو تركيا والاردن او سوريا والسعودية والتوسع بالصناعات البتروكيمياوية كصناعات تحويلية وزيادة الاعتماد على صادرات الغاز فضلا عن تنويع الاقتصاد العراقي للاعتماد اكثر على قطاعات منتجة ومضمونه مثل قطاع الزراعة والصناعة والخدمات والنقل الجوي والسياحة وغيرها من الخيارات التي يمكن ان تساهم بشكل جدي في حماية الامن الوطني العراقي من مجموعة التهديدات الخارجية المختلفة .

الاستنتاجات .

١ – ان التنافس الدولي والاقليمي سمة ثابتة من السمات التي تمتاز بها منطقة الشرق الاوسط منذ فترة الاستعمار الحديث مرورا بالحربين العالميتين والحرب الباردة وما بعدها ولحد الان .

٢ - يعد العراق من اهم دول منطقة الشرق الاوسط التي كانت ولا تزال وستبقى محط اهتمام القوى المتنافسة والمتصارعة في المنطقة .

٣ - شهد التنافس الدولي والاقليمي تغيرا مستمرا في العقود الماضية افضى الى جعل المتغيرات الاقتصادية تتصدر عوامل التنافس نظرا لتزايد وخطورة دورها في قوة الدول ومكانتها .

٤ – مثلما شهدت طبيعة التنافس الدولي والاقليمي تغيير مهم فأن طبيعة القوى الدولية والاقليمية شهدت هي الاخرى تغيير كبير تغير بموجبها ترتيب الدول ودورها في هذا التنافس حيث باتت الصين وروسيا كقوى دولية وايران وتركيا والسعودية كقوى اقليمية جزأ مهم من هذا التنافس .

٥ – انتظمت القوى الدولية والاقليمية المتنافسة بعلاقات ومحاور متشابكة يصعب تفكيكها فهي في ظروف معينة تلتقي حول قضايا معينة وفي ظروف اخرى تختلف وتتنافس وتتصارع في اشارة واضحة الى تغير طبيعة التحالفات والادوار والمصالح .

٦ - تأثر الامن الوطني العراقي بشكل سلبي بطبيعة التنافس الاقتصادي الدولي والاقليمي في منطقة الشرق الاوسط على الرغم من توفر الفرص التي يمكن ان يستثمرها العراق لحمايه امنه الوطني وتحقيق مكاسب جراء هذا التنافس ، الا ان طبيعة ارتباطاته الاقليمية والدولية وضعف منظومة صناعة القرار وتشضي قراره الخارجي افضت جميعا الى ضياع الفرص وعززت التحديات التي تواجه الامن الوطني .

التوصيات .

١ - من الافضل لمركز القرار في العراق استحداث وحدة خاصة مهمتها الاساسية متابعة شؤون وحيثيات والتداعيات الممكنة والمحتملة للتنافس الدولي والاقليمي على الوضع الداخلي العراقي وعلى مصالح العراق الخارجية .

٢ – يجب التوصل الى توافق على المستوى الوطني بخصوص طريقة التعاطي مع تداعيات هذا التنافس وعدم التفرد من قبل اي طرف بأي اجراء ممكن ان يعرض مصالح العراق للخطر.

٣ – ان السياسة الخارجية التي تمتاز بكفاءة الاداء القائم على اساس المصلحة والواقعية في السلوك الخارجي قادرة على تحويل المحددات الناتجة عن طبيعة التنافس الدولي والاقليمي في منطقة الشرق الاوسط اقتصاديا وسياسيا وعسكريا الى فرص بناءة وهذا ما يجب على السياسة الخارجية العراقية ادراكه والعمل بموجبه عبر العمل على تدنية مخاطر التنافس على المصالح العراقية وتفعيل الفرص الفرص المتاحة التي توفر مرونة معينة لصانع القرار العراقي .

٤ – على صناع القرار في العراق ان يدركوا ان هذا التنافس الذي ينطوي على نسب عالية من احتمالية الاصطدام او الصراع بين القوى المختلفة يقوم ايظا على مساحات للتفاهم والالتقاء حول مصالح وتفاهمات معينة يمكن ان تحدث بأي لحظة على غرار الاتفاق الخماسي حول البرنامج النووي الايراني وبالتالي يجب على العراق ان يبني موقفه على اساس واقعي يستبعد حتمية الانجرار وراء رغبات الالتحاق بأحد المحاور المختلفة .

٥ – استنادا الى المنطق الاقتصادي البحت فأن فرص العراق جراء هذا التنافس اكبر من المحددات حيث سيمنح العراق فرصة للمناورة الاقتصادية وحماية اسواقه وتنمية صناعاته بعد تراجع نسب الصادرات الاقليمية التي تمتاز بقدرة عالية على التنافس لا سيما اذا ما نجح صناع القرار بتوفير البدائل الممكنة .

٦ – يجب النظر الى الامن الوطني العراقي وطبيعة التهديدات والفرص المتاحة بمقاربة جديدة تماما تستوعب حقيقة المهددات وطبيعة الفرص لتحويلها الى مكاسب حقيقية تحول دون الاستمرار في حالة التخبط النسبي للتعامل مع ملف التنافس الدولي والاقليمي في المنطقة .

الهوامش

[1] - معجم اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص٩٤٠
[2] - معجم مقاييس اللغة ، احمد بن فارس الرازي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر ، الجزء الخامس ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص٤٦١
[3] - القران الكريم ، سورة المطففين ، الاية ٢٦ .
[4] - عبدالله فلاح ، التنافس في اسيا الوسطى رسالة ماجستير ، كلية الاداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، ٢٠١١ ، ص ٤
[5] - منير محمد البدوي ، مفهوم الصراع ، دراسة في الاصول النظرية للاسباب والانواع ، مجلة دراسات مستقبلية ، العدد ٣ ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٣٦
[6] - اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، معجم مصطلحات عصر العولمة ، الطبعة الاولى ، الدار الثقافية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٥٠
[7] - زعدار احمد ، المنافسة – التنافسية والبدائل الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، المكتبة الاردنية الهاشمية ، عمان ، ٢٠١١ ، ص ١٢
[8] - حيدر عبد الجبار ، التنافس الايراني التركي واثره على دول الاقليم ، الطبعة الاولى ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص ٢٧
[9] - اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية ، دار الكتب العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٠٨
[10] - هانز مورغنثاو ، السياسة بين الامم ، الصراع من اجل السلطات والسلام ، ترجمة خيري حماد ، الطبعة الثانية ،الجزء الاول ، دار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١٤٠
[11] - جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة وليد عبد الحي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١٤٠
[12] - ريتشارد نديليو ، لماذا تتحارب الامم ، دوافع الحرب في الماضي والمستقبل ، ترجمة ايهاب عبد الرحيم ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٤٠٣ الكويت ، ٢٠١٣ ، ص٢٠
[13] - جوزيف .س .ناي ، النزاعات الدولية ، مقدمة للنظرية والتاريخ ، ترجمة احمد امين الجمل ومجدي كامل ، الطبعة الاولى ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١٥
* استاذ مساعد دكتور في كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد استاذ مادة السياسة الخارجية .
[14] - سورة لقمان اية ١٩
[15] - لسان العرب ، ابن منظور ، اعداد وتصنيف يوسف الخياط ، الجزأ الثالث ، بيروت ص ٢١٥
[16] - ناصر ثابت ، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي ، ط١ دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ ص ١٢
[17] - بيتر فلنت تيلور ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر ، ترجمة عبدالسلام رضوان واسحق عبيد ، سلسلة عالم المعرفة العدد ٢٨٣ ، الكويت ٢٠٠٢ ، ص ١٢٠
[18] - القاموس السياسي. ادونيس العكره ، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ص ١٤٧
[19] - روبرت جيبلين ، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية ، ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث ، ابو ظبي ، ٢٠١٣ ص ٥٢
[20] - عادل احمد حشيش تاريخ الفكر الاقتصادي ، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص ٣٠
[21] -شوقي محمود الامن القومي والعلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٧ ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ص ٤٨
[22] - بروس راسيت ، الليبرالية، تحرير تيم دان وميليا كوركي ، ترجمة ديما الخضرا ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ٢٠١٦ ، ص٢٢٨
[23] - مصعب عبد العال ، تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٥) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية ، العراق ، ٢٠١٧ ، ص٢٤

[٢٤] - فضيل دلو ، التكنولوجيا الجديدة للأعلام والاتصال ، المفهو- الاستعمالات – الافاق ، الطبعة الاولى ، دار الثقافة ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص ١١٥
[٢٥] - فضيل دلو ، المصدر نفسه ص ١٢٥
[٢٦] - مجدي عزيز ابراهيم ، المنهج التربوي وتحديات العصر، ط١ ، عالم الكتب للنشروالتوزيع والطباعة، القاهرة ، ٢٠٠٦ ،ص ١٢٤
[٢٧] - صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ص ٢٠٨
[٢٨] - انظر كليب سعد ، اقتصاد المعرفة والامن الاقتصادي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٩٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٤
[٢٩] - التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠١٤ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ص ٢٤٧
[٣٠] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٧ ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، دار الفجر للطباعة ، ص ١٣
[٣١] - نجلاء عبد الوهاب احمد ، مستقبل النفط العربي في ضل المتغيرات العالمية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية ، بغداد ٢٠٠٥ ، ص ٥٦
[٣٢] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، بناء القدرات في تنظيم الطاقة المستدامة نهج التخفيف من الفقر وادماج قضايا النوع الاجتماعي ضمن الاهتمامات الرئيسة . الجزأ الاول ، الطاقة لاغراض التنمية المستدامة في دول الاسكوا ، ٢٠١٦ ص ٣٣
[٣٣] - مازن الرمضاني ، الموارد الاولية والصراع الدولي ، مجلة المنار ، العدد ٧ ، دار الفكر العربي للابحاث والنشر ، باريس ، ١٩٨٥ ، ص ٧٧ .
[٣٤] - سعد عبيد السعيدي، اثر المصلحة الاقتصادية في عملية اتخاذ القرارار السياسي الخارجي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٦
[٣٥] - امينة مخلفي ، مدخل الى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط) الجزأ الاول ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر ، ٢٠١٤ ، ص ٣٠
[٣٦] - يوسف سعيد واخرون ، التجارة الخارجية ، الطبعة الاولى ، دار الصفاء للنشر، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ١٤
[٣٧] - انظر تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١٧ ، البنك الدولي للأنشاء والتعمير – المؤسسة الدولية للتنمية والتمويل ، نيويورك – القاهرة ، ٢٠١٨ .
[٣٨] - كريم محمد الحسناوي ، المخل الى الاقتصاد الدولي ، مطابع التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٤٠
[٣٩] - سعد عبيد علوان ، العراق في مواجهة متطلبات الانظمام الى منظمة التجارة العالمية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٣٩ ، كلية العلوم السياسية – بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص١٥٧
[٤٠] - للمزيد انظر سعد عبيد علوان ، سياسات التكتلات الاقتصادية الكبرى والاداء الاقتصادي العربي ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، ٢٠٠٧ .
[٤١] - عبد المنعم السيد علي ، مدخل في علم الاقتصاد ، الجزأ الاول ، مطابع جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٨٤ ، ص ٣٢٤
[٤٢] - مجموعة مؤلفين ، الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره في تحسين اداء المنظمة ، ط١ ، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر ، ٢٠١٣ ، ص٩
[٤٣] - تقرير التنمية الانسانية العربية لعام ٢٠٠٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي . نيويورك طبع في المطبعة الوطنية في الاردن ، ٢٠٠٤.ص٧٣
[٤٤] - انظر كل من حاتم حميد اهمية رأس المال في النظرية الاقتصادية
https://annabaa.org/arabic/views/3407
وكذلك اسالم توفيق النجفي ، حول مسألة الرأسمالية للقرن ٢١ ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٣٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ص ٣٣

[٤٥] - جون مير شايمر ، مأساة سياسة توازن القوى العظمى ، ترجمة مصطفى محمد قاسم ، النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ٢٠١٢ ، ص ٦٨

[٤٦] - محمد السيد عرفة ، تجفيف مصادر تمويل الارهاب ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، ط١ ، الرياض ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٦

[٤٧] - سارة خليل إميرسون وأندروا وينر ، كيف يفكر العالم ؟ التغيرات المحتملة للدور الأمريكي في منطقة الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، مصر . متاح على الرابط : http://www.siyassa.org.eg/News/3766.aspx ، ص ٣ .

[٤٨] - ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر حتى فلادمير بوتن ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٣ ص ١٩١

[٤٩] - انظر كل من مجموعة باحثين ، القوى العظمى والاستقرار الاقليمي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط١ ، ابو ظبي ، ٢٠١٣ وكذلك فاضل عباس ، العلاقات الروسية الصينية بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ منظمة شنغهاي للتعاون انموذجا ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١٢ .

[٥٠] - Rubin Michael . Africa ; Iran's Final Frontier , Middle Eastern Outlook American Enterprise Institute (AEI) Public Policy Research Washington . NO . 2 April 2013 , pp 1-m7

[٥١] - محمد جابر وطارق عبد الجليل ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، مركز الجزية للدراسات ، ط١ ، القاهرة . ٢٠١٧ ، ص ٤٣ وكذلك طارق القزق ، القوة الصلبة التركية الرؤى والتطبيقات ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، سبتمبر ٢٠١٨ ،

[٥٢] - خديجة عرفة ، أمن الطاقة وأثاره الاستراتيجية ، ط١ ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، ٢٠١٤ ، ص ٢٣

[٥٣] - سليمان عبالله الحربي : مفهوم الامن دراسة نظرية في المفاهيم والاطر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ١٩ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٨ ص ٩

[٥٤] - رواء زكي الطويل ، الامن الدولي والاستراتيجية ، التغيير والاصلاح ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، ٢٠١٢ ، ص ١٩٤

[٥٥] - عادل عبد الحمزة ، الامن القومي والامن الانساني ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٥١ ، كلية العلوم السياسية – بغداد ، ٢٠١٦ ، ص٣٣٥

[٥٦] - فايز الدويري ، الامن الوطني ، ط١ ، الاردن ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣ ، ص ٦٦

[٥٧] - علي عباس مراد ، مشكلات الامن القومي نموذج تحليل مقترح ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية . الامارات ، ٢٠٠٥ ،ص٣٥

[٥٨] - هايل عبد المولى . الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع . الاردن ، ٢٠١٢ ، ص ٦٧

[٥٩] - Eric Davis , Taking Democracy seriously in Iraq . (Boston university) , 2015 , P 24 وكذلك علي الياسري ، الامن القومي العراقي ، الطبعة الاولى ، بغداد ، كانون الثاني ، ٢٠١٠ ، ص ٥٤

[٦٠] - مصطفى دالع،الصين وروسيا هل ينقذان ايران من مخالب ترامب، https://www.aa.com.tr

[٦١] - محمد السعيد ،استراتيجية امريكية جديدة للصراع مع ايران في العراق ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، القاهرة ، مارس ٢٠١٥ ، ص ٣٦

[٦٢] - - حماد المهندي ، العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية : دراسة حالة العقوبات على ايران ، معهد الدوحة للدراسات العليا ، الدوحة ، ٢٠١٧ ، ص٤٣

[٦٣] - - جمال خالد القاضي ، السياسة الخارجية الامريكية في ظل ادارة ترامب ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، العدد ٧ ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، ٢٠١٨ ، ص ٧٨

[٦٤] - سيد أبو زيد عمر ، مثلث العلاقات الملتبسة بين العراق وتركيا وايران ، مجلة شؤون عربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، العدد / ١٧٦ ، ٢٠١٨ ، ص ٢